الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي
رقم :125086374

ميدان: اللغة والأدب العربي
فرع : دراسات لغوية
تخصص : لسانيات عامة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعـداد الطالب: أحمد فرجاوي

تحت عنوان

جهود إصلاح النحو العربي في العصر الحديث كتاب "جناية سيبويه" لزكريا أوزون- أنموذجاً

- تحليل وتقويم -

تاريخ المناقشة : 2017/05/09

لجنة المناقشة :

د/ ديلمي لخضر	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
أ/ صالحي إبراهيم	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
د/ عماري عزالدين	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2017-2016

(تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا تُنْبِتُ الْعَقْلَ وَتَزِيدُ فِي الْمُرُوءَةِ)

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّاب

شكـر وعرفـان :

الحمد لله الذي يسبح له ما في السماوات وما في الارض ، على توفيقه وعلى إلهامه لي بالصبر على الصعاب والمشقات التي واجهتني أثناء إنجازي لهذا البحث .

و إنه لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل

صالحي إبراهيم

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث حيث قدم لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله مني كل الشكر والتقدير

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة ، وإلى كل من قدم لنا يد العون ، وإلى كل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بجامعة المسيلة .

أحمد فرجاوي

الإهداء:

أهدي بحثي هذا إلى أبي الذي وقف إلى جانبي في كل خطوة سرتها على طريق النجاح ، و أمي التي مهما كتبت يبقى قلمي عاجزاً عن إنصافها ، وإلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها ، و إلى كل إخــوتي وخاصـــة إبراهيم وعمار وإلى كل عائلة فرجاوي الكريمة .

أحمد فرجاوي

تمهيد

« إن فكــرة القـديــم والجديــد هــي نضــال الأبــد بــل صــراع الحيــاة ، كمــا تحــدث المعلـم بطـرس البستاني في كتابه فكتب على قاموسه الشهير :

قل لمن لا يرى الأواخر شيئـا *** ويــرى للأوائـــل التقديمـــا

إن ذاك القـديـم كـان حديثـا *** وسيمسي هذا الحديث قديمـا

فتعظيم القديم من طبيعــة النـاس لذلـك عبـدوا جدودهـم ، وقبـالـة جيـل القديـم يرتفـع تـوءم آخـر يقابلـه و يطـاولـه ، هـو جيـل الجـديـد والتـوءمـان لا يلتقيـان فـزعيم الشعــر العـربي واحـد لا غيـر هـو الـذي ضيـع ملك أبيـه ، ولكن عـرش ذلك الـوالـد المحتـرم لا يسـاوي بيتـا من قصائد ابنه ، طاح تاج ابن حجر فـداء رأس دارة جلجـل و نـودي بامـرئ القيس ملكـا على الأدب العربـي»[1]. ربما هو الحال كذلك بالنسبة للنحو العربي .

فالمجددون ينادون بإسقاط النحو وقواعده ، لكنهم في المقابل عاجزون عن إنتـاج ولو قاعـدة نحوية واحدة خالية من الشذوذ وصالحة الاستعمال .

إن النحو بمثابة القلب النابض للغة ، ولذلك اهتم به القدامى وسخروا لـه العنايـة الكبيـرة في كتبهم باعتباره حافظاً للغـة ، جاعلهـا سليمـة مـن خطـر اللحـن في حيـن نرى النحويين المحدثين الذين سلكوا مسلك القدامى أمثال سيبويه والخليل ... قد وجدوا المتعلمين والناشئـة يعانون من صعوبة بعض – إن لم نقل كـل – المسائـل النحويـة ، ففكـروا في تيسيـر مـا صعب فهمه ، وهذا من خلال اجتهادهم وجهودهم ولكل نحوي طريقتـه في الاجتهـاد ، إمـا بالتبسيط أو تلخيص أو حذف بعض الأحكام دون المساس بجوهر اللغة العربية[2] .

إن خوف الناشئة أو المتعلمين من النحو لهو خوف منطقي طبيعي ، فالإنسان يخـاف مـن الأشياء التي لا يفهمها وينشأ لـه نوع من النفور تجاهها ، وهنـاك حقيقـة لا يمكـن إنكارهـا وهي أن القواعد النحوية في نحونا العربي يتخللها نـوع مـن التداخـل والغموض خاصـة فـي

[1] مارون عبود ، مجددون و مجترون ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، مصر ، د.ت ، ص : 8- 9 .

[2] عبد الجبار كريم ،الاجتهادات اللغوية في بحوث المحدثين تمام حسان ومكتب التعريب والتنسيق بالمغرب أنموذجاً ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014- 2015 ، ص : 19 .

استخدام المصطلحات ، حتى إن بعض النحويين نفسهم عانوا وشكوا منها ومثال عن ذلك خلف الأحمر في قوله : « لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل ، واغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية والمأخذ الذي يخفف على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله و يحيط به فهمه ، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل »[1] .

أما الجاحظ فقد نصح معلمي اللغة العربية قائلا : « أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش القول ومن مقدار جهل الحرام في كتاب كتبه وشعر إن أنشده وشيء إن وضعه ، ومما زاد على ذلك فهو مشغله عما هو أولى به من رواية المثل والشاهد والخبر الصحيح و التعبير البارع »[2].

يشكل قول الجاحظ دعوة إلى التركيز على الأمور الدقيقة وتناسي الأمور الأساسية ، وهذه الأخيرة هي التي تحفظ اللسان وتكفل له السلامة من اللحن[3].

وفي وقتنا الحديث كثرت الدعوات التي تنادي بتيسير النحو ، وتعددت البحوث و الدراسات التي ألفت في هذا المضمار ، كما تنوعت المناهج التي اعتمدت عليها كل محاولة من هذه المحاولات ، وقد نتج عن كل ذلك زخم كبير من المصطلحات المختلفة بحيث انتظمت هذه المحاولات تحت أسماء وألقاب مختلفة ، مثل إحياء النحو وإصلاحه وتحريره ونقده وتهذيبه وتيسيره كما جاء بعضها نعتا لصورة من صور النحو يحسبها صاحبها جديدة و جديرة أن يكون لها في ساحة التصنيف النحوي مكان ومن ذلك النحو « الجديد » و« المعقول » و«الواضح» و«المصفى» و«الكامل»[4].

---

[1] خلف بن حيان الأحمر البصري ، مقدمة في النحو، تح. عز الدين التنوخي، مديرية إحياء التراث القديم ، ط3 ،دمشق ، 1961، ص : 33 .

[2] فريق البحث لمخبر النقد والدراسات الأدبية و اللسانية ،مجلة النقد و الدراسات الأدبية واللغوية ، جامعة سيدي بلعباس، العدد 3، الجزائر، 2014- 2015 ، ص : 70 .

[3] نفسه ، ص : 20 .

[4] خليل حميش ، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي دراسة في الأسس و المنهج ، مذكرة ماجستير ، كلية الأدب و اللغات ، جامعة مولود معمري ، تيزي- وزو ، الجزائر ، د.ت ، ص : 16 .

ومهما كثرت الدراسات الحديثة وتنوعت إلا أنها لا تخرج عن أحد المصطلحات الخمسة الموضحة في الشكل الآتي :

الشكل 1:

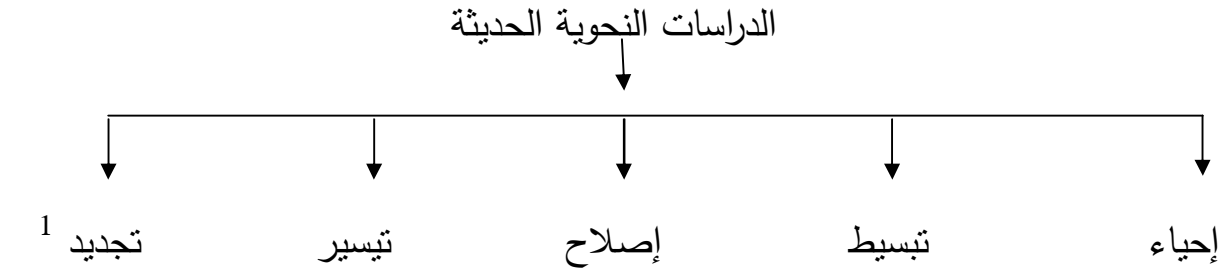

[1]

وهذه المصطلحات تنقسم فيما بينها إلى فرعين أساسيين مكونة الدراسات النحوية الحديثة ، فالفرع الأول يشكل جملة الدراسات النظرية المتخصصة ، أما الفرع الثاني فيشكل الدراسات التربوية التعليمية وهي التي تدخل في ميدان التعليم بصفة عامة ، وفي الشكل الآتي توضيح لهذين القسمين .

الشكل 2 :[2]

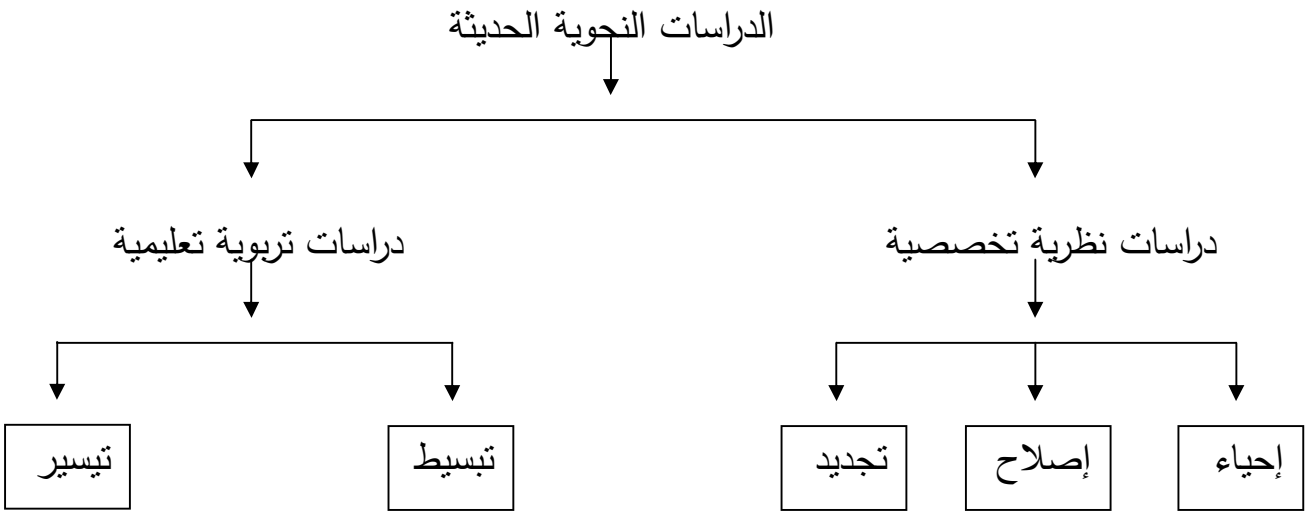

[1] خليل حميش ، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي دراسة في الأسس و المنهج ، ص : 17.

[2] نفسه ، ص : 24 .

الفصل الأول

النحو العربي ودعوات التجديد

الفصـل الأول : النحو العربي ودعوات التجديد :

المبحث الأول : حد النحو في نظر النحاة :

بداية كما يقول محمد بن علي الصبان – المصري – المتوفى (سنة 1206 هـ) صاحب الحاشية المشهورة على شرح الأشموني :

« إن مبادئ كل فن عشرة *** الحد والموضوع ثم الثمرة »

أولا : حد النحو لغة :

(نحو) النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد ، ونحوت نحوه ، ولذلك سمي نحو الكلام ، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به و يقال : إن بني نحوٍ: قوم من العرب[1] ، ومن الباب انتحى فلانٌ لفلان : قصده وعرض له[2].

وقد ورد في القاموس المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي (ت458 هـ) تحت مقلوب (ح ى ن) : وجمع النحى أنحاء ونحي و نحِاٌء ، ونحا الشيئ ينحاه نحيا ، ونحاه فتنحى : أزاله ، ونحيت بصري إليه : صرفته .

وقوله :

« الكنى إليها وخير الرسو *** ل أعلمهم بنواحي الخبر »

إنما يعني : أعلمهم بنواحي الكلام[3].

كما ورد في القاموس المحيط للفيروز آبادي تحت باب (حرف النون) : النحو بمعنى الطريق ، والجهة والقصد ، ويكون ظرفا و اسما ومنه نحو العربية ، وجمعه نحـَو، كعتـَل ، و ذ ُحِية ،كدلو ودلية ، نحاه ُ ينحوه و ينحاه : قصده ، ورجل ناحٍ من نحاة : فهو نحوي ، ونحا مال على أحد شقيه ، ونحاه : صرفه ، وبصره إليه ينحاه وينحوه : بمعنى رده و أنحاه

---

[1] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تح. عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، د. ت ، ص : 403.

[2] نفسه ، 5/ 403 .

[3] أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، المحكم والمحيط الأعظم ، تح :عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت ، لبنان، 2000، 3/ 449 .

عنه ، عَلَهُ ، وبنو نحو من الأزدِ[1] ، وقد يأتي النحو بمعنى : المَثل والمِقدار والقِسم . وللنحو لغة سبع معان : جمعها الإمام الداودي في بيت يقول فيه :

للنحو سبع معان قد أتت لغة *** جمعتها ضمن بيت مفرد كملا

قصد ومثل ومقدار وناحية *** نوع وبعض وحرف فأحفظ المثلا

القصد والجهة كنحوت نحو البيت والمثل : كزيد نحو عمر و المقدار : كعندي نحو ألف والقسم : كهذا على خمسة أنحاء والبعض : كأكلت نحو السمكة ، وأظهرها و أكثرها الأول

ثانيا : حد النحو اصطلاحا :

في تعريفي للنحو اصطلاحا اخترنا ثلاثة تعاريف أساسية للنحو ، كل تعريف منها متعلقبحقبة زمنية معينة فالتعريف الأول عند القدماء من النحاة ، أما الثاني فعند المتقدمين منهم والثالث عند المحدثين .

أ- تعريف النحو عند القدماء :

من ابرز القدماء الذين عنوا بتعريف النحو أبو الفتح عثمان ابن جني في كتابه الخصائص تحت باب القول على النحو حيث قال عنه : «هو انتحاء سمت كلام العرب ، في : تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب و التركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وان لم يكن منهم وان شذ بعضهم عنها رَد به إليها وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوت نحوا كقولك :

قصدت قصدا ، ثم خصَ به انتحاء هذا القبيل من العلم »[2].

ب- تعريف النحو عند المتقدمين :

ومن المتقدمين الذين تكلموا عن النحو علي ابن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669 هـ) في كتابه المقرب ، إلا أنه في بداية الأمر لم يسمه النحو بل أطلق عليه

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ص : 13- 37 .

[2] أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، تح. محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، مصر، د. ت ،1/ 34 .

اسم علم العربيـة ، في ذلك يقول : « فلما كان علم العربية من أجَّلِ العلوم قدراً ، وأعظمها خطراً إذ به تقوم للإنسان ديانته فتتم صلاته وتصح قراءته وكانت أكثر الموضوعات فيه لا تبرد غليلا[1] ».

من خلال هذا التعريف يبدو أن ابن عصفور قد ربط وظيفة النحو بالدين والصلاة والقراءة الصحيحة للقرآن ، لكن هذا التعريف قاصر لأنه تناول جانباً واحدا وعزل بقية الجوانب النحوية حيث ربط النحو بالقرآن فقط بعيدا عن الأنماط اللغوية الأخرى ككلام العرب مثلا.ثم يعود ابن عصفور ليعطي تعريفا آخر للنحو تحت عنوان : ذكر حقيقة النحو « النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة باستقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها فيحتاج من اجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها، وتبيين أحكامه »[2].

ج- تعريف النحو عند المحدثين :

اتبع مصطفى إبراهيم في كتابه إحياء النحو النحاة القدماء فابتدأ موضوعاته بالحديث عن مفهوم النحو عند النحاة تحت عنوان : حد النحو كما رسمه النحاة «انه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءاً ، ثم يعقب على هذا التعريف بقوله : فيقصرون بحثه – النحو– على الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي الإعراب والبناء ثم هم يعنون كثيرا بالبناء ولا يطلبون البحث في أحكامه وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه و علله ، غاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه البعض علم الإعراب»[3].

حتى وان كان تعريف الدكتور مصطفى إبراهيم للنحو لا يخالف تعريف القدماء إلا انه يبقى تعريفا مبنيا على دراسة وملاحظة ، أي انه مأخوذ عن قناعة ، مع بعض التحفظ لديه لأنه أشار إلى أن النحاة قد ركزوا كثيرا على آخر الكلم ، ويقصد أنهم قد ركزوا على العوامل .

---

[1] علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، المقرب ، تح.أحمد عبد الستار الجواري /عبد الله الجبوري ، ط1 ، 1972 ، ص : 44 .

[2] نفسه ، ص : 45 .

[3] أحمد محمد عبد الراضي ، إحياء النحو و الواقع اللغوي ، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص : 26 - 27 .

المبحث الثاني : الغاية من وضع النحو :

إن النطق بالإعراب سجية العرب من غير تكلف كما قيل :

« ولست بنحوي يلوك لسانه *** ولكن سليقٌي أقول فأعرب »

كانت العرب لعهد الجاهلية تنطق بالسليقة ، وتصوغ ألفاظها بموجب « قانون » تراعيه من أنفسها ، ويتناوله الآخر عن الأول ، والصغير عن الكبير ، من غير أن تحتاج في ذلك إلى وضع قواعد صناعية[1] .

ظلت اللغة العربية نقية متماسكة البنيان وغير مشوبة بلوثة الأعاجم ، إلى أن سطع نور الإسلام على ما حول الجزيرة العربية بالفتوحات الإسلامية .ودخل الناس في دين الله أفواجاً من فرس وروم ، ثم تتابعت الفتوحات في عهد الخلفاء الراشدين فكان من الطبيعي أن يهبط العرب ومعهم عشائرهم وعمائرهم إلى هذه الأمصار التي فتحوها ، وبحكم الفتح كثر تملكهم للموالي في البلاد المفتوحة عنوةً ، كما كان من الطبيعي أن يتقاطر الوافدون ، من هذه الأمصار المفتوحة إلى الجزيرة العربية ، إذ فيها المدينة المنورة حاضرة الإسلام ومقر الخلافة ، وكان أثر هذه الفتوحات ، أن اختلط العرب بغيرهم اختلاطا مستمرا في البيوت والأسواق والمناسك والمساجد وتصاهروا واندمج بعضهم في بعض حتى كونوا شعبا واحدا اجتمع فيه الصريح والهجين ، وكانت لغة التخاطب الوحيدة بينهم هي العربية ، فكان لزاما على غير العربي تعلم العربية ، وبطول هذا الامتزاج بين العرب والموالي تسرب الضعف إلى نحيزة العربي وسليقته ، وعلى ذلك يقول أبو بكر الزبيدي : « ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وما في جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام ، فدخل الناس فيه أفواجا و أقبلوا إرسالا ، واجتمعت الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة ففشا الفساد في اللغة العربية »[2] . من هنا يمكن حصر سبب وضع النحو في نقطتين أساسيتين :

– الأولى : انتشار اللحن .

---

[1] أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، دار الفكر ، د.ط ، بيروت ، لبنان ، د.ت ، ص : 4 .

[2] صلاح رواى ، النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله ، دار غريب ، القاهرة ، مصر ، 2003 ، ص : 8- 9 .

– الثانية : غيرة المسلمين وحرصهم على لغة دينهم لغة القرآن الكريم .[1]

رغم أَن اللحن كان معروفا في الجاهلية ، وفي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه لم يكن شائعا و منتشرا ، فقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أنه قال: « أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنى لي اللحن ، كما أن رجلا لحن بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام : « أرشدوا أخاكم فإنه قد ظل » .

لم يكن اللحن آن ذاك يمثل خطورة كبيرة على اللغة ، لكن مع انتشاره وزيادته على ألسنة بعض العرب وفصحاء القوم ، أصبح الأمر يشكل خطورة ، مما جعل المسلمين يشمرون عن الساعد لوضع حد لهذا الوباء لأن العربية تحتاج إلى الرعاية والعناية والحفظ ، كونها لغة القرآن والحديث[2] .

ونلتقط من بين الأمثلة التي ذكرها المؤرخون للحن مما يأتي :

1– تسكين أواخر الكلمات وترك الإعراب خوفا من اللحن ، ومن ذلك ما حكى مهدي بن مهلهل كان يقول : «حدثنا هشام بن حسان » بالتسكين على ما نقل الجاحظ .

2– الانحراف في نطق بعض الأصوات كنطق الظاء ضادا ، وكنطق الصاد سيناً ، كما يروى أن عمر بن الخطاب مر برجلين يرميان فقال أحدهما للآخر :

أسبت (يعني أصبت) فقال عمر: « سوء اللحن أشد من سوء الرمي » ، ومثل ذلك ما يروى عن مولى زياد أنه كان ينطق الحاء هاءاً كقوله « أهدى لنا همار وهشي » (أي حمار وحشي) .

3– الخطأ في قواعد النحو، كما يروى أن مؤذنا سمع يقول :« أشهد أن محمدا رسولَ الله » (بنصب رسول) ، فقال له أعرابي : ويحك ، يفعل ماذا ؟ ، وما يروى أن أبا عمرو بن العلاء وهو بالبصرة فإذا أعدال مطروحة مكتوب عليها « لأبو فلان » فقال: يا رب يلحنون ويرزقون . وما يروى أن رجلا دخل على زياد فقال له : إن أبينا هلك وإن أخينا غصبنا

[1] محمد الشاطر أحمد محمد ، الموجز في نشأة النحو ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر، 1983 ، ص : 6.

[2] نفسه ، ص : 7.

على ميراثنا من أبانا ، فقال له زياد : ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك .

4- الخطأ في بنية الكلمة ، كما يقال إن أول لحن سمع بالبادية قولهم هذه (عصاتي) ولم ينج الحكام والخلفاء من الوقوع في اللحن فمنهم من كان بعد ذلك يكابر ، ومنهم من كان يخجل ويحاول إصلاح نفسه وتقويم لسانه[1].

حدث أبو بكر بن مجاهد المتوفى سنة (124هـ) ، قال : « كنت عند أبي العباس ثعلب فقال : يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا ، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا، واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا ، واشتغلت أنا بزيد و عمرو فليت شعري ما يكون حالي في الآخرة ؟ فانصرفت من عنده فرأيت تلك الليلة النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي:أقرئ أبا العباس عني السلام وقل له أنت صاحب العلم المستطيل »[2].

وعقب أحمد ابن عطاء المتوفى (سنة 369 هـ) : عن هذه القصة : قائلا : « أراد أن الكلام به – النحو – يكمل والخطاب به يجمل ، وأراد أن جميع العلوم مفتقرة إليه » .

فالنحو هو سُلَّم الفهوم وعلم العلوم ، والطالب لا يتذوق فناً من الفنون ويسير فيه على هدى وبصيرة إلا إذا كان آخذاً من هذا العلم بطرف.

إن الغاية من تدريس النحو هي إقامته اللسان و الابتعاد عن اللحن في الكلام فإن المتعلم إذا تحدث أو كتب لم يرفع منخفضاً ، ولم يكسر منتصباً ، وإن الغرض من تدريس النحو هو تكوين الملكة اللسانية الصحيحة ،لا حفظ القواعد المجردة فالعربي الأول الذي أخذت اللغة عنه لم يكن يدرس ما الحال وما التمييز ولم يعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل ، فكل هذه الأسماء سماها مشايخ النحو عندما وضعوا قواعد للغة تحفظها من اللحن[3].

وقد صدق القائل : تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل ، وما أجمل قول القائل « الإعراب

---

[1] أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر ، عالم الكتب ، ط6 ، القاهرة ، مصر، 1988، ص : 86- 87 .

[2] عبد الكريم محمد الأسعد ، الوسيط في تاريخ النحو العربي ، دار الشواف ، ط1 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 1992، ص : 13 .

[3] فريق البحث لمخبر النقد و الدراسات الأدبية و الإنسانية ، مجلة النقد والدراسات الأدبية و اللغوية ، دورية محكمة يصدرها فريق البحث و النقد ، العدد الثالث ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر، ماي 2015، ص : 20 .

جمال للوضيع ، واللحن هجنة على الشريف » .

ويقول الشاعر :

النحـو يـُصلِـحُ من الألْكَنِ *** والمرء تكرمه إذا لم يلَحَنِ

وإذا طـَلَبْتَ من العُلومِ أجلها ***فأجلـُها نفعاً ومُقِيـْمُ الألسُنِ [1]

أفضل العلوم ما كان زينة ، وجمالا لأهلها ، وعونا على حسن أدائها ، وهو علم العربية الموصل إلى صواب النطق ، المقيم لصيغ اللسان ، الموجب للبراعة ، المنهج لسبل البيان بجودة الإبلاغ ، المؤدي إلى محمود الإفصاح ، وصدق العبارة عما تجنه النفوس ويمكنه الضمير من كرائم المعاني و شرائفها ، وما الإنسان لولا اللسان ، وعن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن العباس ، قال : « قلت : يا رسول الله ما الجمال في الرجل ؟ قال: فصاحة لسانه » .

وقال عبد الملك بن مروان : اللحن في الكلام أقبح من الجِذري في الوجه ، وأوصى بعض العرب بنيه فقال : « يا بني أصلحوا ألسنتكم فإن الرجل تنوبه النائبة فيتجمل فيها فيستعير من أخيه دابته ، ومن صديقه ثوبه ، ولا يجد من يعيره لسانه »[2].

أما الدكتور عفيف دمشقية فقد ذهب في كتابه (تجديد النحو العربي) مذهبا آخر في حديثه عن نشأة النحو العربي ، حيث قام بإبراز أهم الآراء في أصل النحو العربي ، وحاول من خلال دراسته أن يوضح ويحدد منبع النحو والأسباب التي دعت إلى استحداث هذا العلم، وقد قسم هذه الآراء إلى ثلاث : المذهب التوقيفي والمذهب الاقتباسي والمذهب العروبي[3] : وسنحاول باختصار استعراض هذه المذاهب والآراء :

أولا : المذهب التوقيفي : ويتمثل هذا المذهب في أن اللغة – بكل ما يتصل بها – (وحي وتوقيف) من الله تعالى « وعلم آدم الأسماء كلها » وصاحب هذا المذهب هو أحمد ابن فارس مؤلف معجم مقاييس اللغة وكتاب الصاحبي في فقه اللغة ، حيث قرر أن الخط

[1] مصطفى محمود الأزهري ، تيسير قواعد النحو للمبتدئين ، دار العلوم و الحكم ، ط1 ، مصر، 2004، ص : 2 .

[2] أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، ص : 3 .

[3] عفيف دمشقية ، تجديد النحو العربي ، معهد الإنماء العربي ، لبنان ، بيروت ، 1981 ، ص : 12 .

توقيف استنادا إلى ما جاء في الخمس الآيات الأولى من سورة العلق : { ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ } (سورة العلق الآية : 1– 5) ، وكذلك إلى الآية الكريمة { نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ } (سورة القلم الآية :1) ، بعد أن يستعرض مما روي أن العرب لم تعرف نحواً ولا إعراباً ولا نصباً ولا رفعاً ولا همزاً ، إلى أنْ ينتهي إلى أَن مرجع كل ذلك هو (التوقيف).

ثانيا : المذهب الاقتباسي : سمي بذلك لأن الرأي فيه يدور حول تأثر العرب لدى وضعهم نحوهم ، بمن سبقهم من الأمم إلى ذلك ، كاليونان والهنود والسريان و اقتفائهم خطاهم في هذا العلم ، والقائلون باقتباس النحو عن اليونان بعض المستشرقين وحجتهم في ذلك إن قواعد الإعراب بكل ما يلابسها من تشعب ودقة ، لا يعقل أن تكون إلا من خلق النحاة في العصور المتأخرة ، وإن النحاة خلقوا النحو لتزويد لغتهم بنظم شبيهة بنظم اللغة اليونانية كي تسمو اللغة العربية إلى مصاف اللغات الراقية . ودليلهم في ذلك أنه يستحيل أن تنشأ قواعد بتلك الدقة في عقول ساذجة كعقول العرب في عصورهم الأولى [1].

ثالثا : المذهب العروبي : سمي بذلك لأن القائلين به يرجحون أن النحو العربي من نتاج العقل والقريحة العربيين ، ومن المنادين بهذا المذهب المستشرق « ديبور» الذي يقول في كتابه « تاريخ الفلسفة في الإسلام » : « أن علم النحو أثر من آثار العقل العربي ، بما له من دقة الملاحظة ومن نشاط في جمع ما تفرق ، وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ويحق للعرب أن يفخروا به »[2].

المبحث الثالث : سبب الدعوة لتيسير وتجديد النحو .

[1] عفيف دمشقية ، تجديد النحو العربي ، ص : 13 – 14 .

[2] نفسه ، ص : 17 .

من الحق أن نقول أن النحو صعب وطويل سلمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه ، ولا غرور أن تواكب دعوات التيسير نشأة النحو ، والمتتبع للنحو لا شك يلحظ منهجين بارزين منذ نشأته ، الأول ما يمكن أن نسميه نحو المتخصصين ، ولعله كان صاحب الصولة والجولة ، وهو نحو يصعب غالبا حتى على المشتغلين به ، وفضلا عن مصطلحاته الدقيقة ومسائله العويصة فهو يخامره المنطق طورا ، وتعتريه الفلسفة تارة أخرى ، وعلى الأخص عند المتأخرين من النحاة والثاني ليس بمنأى عن الأول ولكنه يتجنب الخوض في المسائل النحوية على نهج المتخصصين و يتجزأ من الأبواب النحوية بما يعين الناشئة على تقويم ألسنتهم ومعرفة أساسيات النحو،واختصار المطولات، فتيسره في الشكل لا في المضمون[1].

منذ أن وقع النحو العربي بين يدي مدرستي البصرة والكوفة ، اختلط ببعض الآراء الفلسفية في كثير من مسائله ، وما زاد الطين بلة هي تلك التأويلات و التقديرات و التخريجات التي زادت من تعسيره وتعقده ، فزادت الشكاوي منه وكثر النداء لتيسيره وتبسيطه .

لقد استطاع الباحثون والمحققون أن يضعوا بين يدي القراء معظم الأصول النحوية القديمة ، مثل كتاب سيبويه وبعض كتب الأخفش الأوسط ومقتضب المبرد ، وتصريف المازني ، ومجالس ثعلب ، و أصول ابن السراج ، وجمل الزجاجي ومسائل أبي علي الفارسي وخصائص ابن جني ونكت الأعلم و أمالي ابن الشجري ، وكتب ابن عصفور و الجزولي وابن مالك و أبي حيان[2].

إن المتأمل في هذه العناوين يدرك حتما أن النحو قد بلغ أوجه ، وقد أحاط النحاة إن لم نقل كل مواطن اللغة فبأكثرها حتى أنهم لم يتركوا لمن بعدهم شيئا ليبحثوا فيه فقد قدموا لهم النحو على طبق من ذهب جاهزا ومتكامل ، لكن اللغة العربية اليوم ليست هي لغة قريش أو بكر أو تغلب ، لم تعد اللغة كما كانت بل تطورت وتوسعت وهذا التطور في اللغة حتما

[1] ياسين أبو الهيجاء ، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984 ، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، اربد ، الأردن ، 2008 ، ص : 219 .

[2] محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، دار الكتب العلمية ، ط2 ، بيروت ، لبنان ، 2008 ، ص : 21 .

سيؤدي إلى تطور القواعد النحوية كونها جزء من اللغة بطريقة أو بأخرى .

في هذا الصدد يقول أحمد عبد الستار الجواري في كتابه (نحو التيسير دراسة ونقد منهجي) تحت عنوان تيسير النحو : « مازال نحو العربية عند أهلها عسيرا غير يسير ، وعرا غير ممهد ، منصرفاً إلى غير قصده ، لا يخلو من تعقيد ولا يسلم من انحراف ، ومازال هذا النحو مثار الشكوى من المعلمين والمتعلمين على سواء ، يبدأونه فلا يكادون يبلغون منه غاية أو يصلون فيه إلى نهاية ، ويخوضون منه في آتٍ زاخر لا أول له ولا آخر، لا يعرفون مداه ولا يدركون منتهاه ، كلما توسعوا فيه اتسع أمامهم مجاله ، وتشعبت مسالكه ، فشغلتهم فيه الوسيلة عن الغاية »[1] .

محاولة التجديد الإحيائية هدفت إلى تيسير النحو وتقريبه و اختصار أصوله ، وحل مشاكله لأنه مبعث الشكوى وسبب البلوى لاتصافه بالجمود وعدم التطور . و انقطاع الإبداع ، والغموض والاستبهام ، لأن قواعده سردت دون عرضها على النصوص[2] .

ولذلك يترتب على إصلاحه تقليل القواعد وانتقاء الشواهد ، واجتهد أصحاب هذا الاتجاه فتوصلوا من خلال نقدهم لأصول العربية التقليدية إلى وضع أصول في نظرهم تجمع شتات النحو وتسهل مصاعبه والخروج به من التحديد الضيق لدائرة بحثه كما رسمها له النحاة ، وقصروها عما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجملة ، حتى تتسق العبارة و يمكن أن تؤدي معناها ، وبعدم إدراكهم لهذا الفهم جهلوا و كذلك من بعدهم أسرار العربية و أساليبها المتنوعة لأن اهتمامهم كان قاصرا على اللفظ دون المعنى[3] .

ليست كل أسباب الدعوى للتجديد أو التسيير هي أسباب داخلية أي في النحو في حد ذاته ، بل إن الأمر يتعدى ذلك لوجود أسباب خارج النحو دعت إلى تجديده ، أسباب مثل الاحتلال (الاستعمار) ، فالمستعمر يسعى دائما للتحطيم والقضاء على عادات ومقومات البلد الذي

---

[1] أحمد عبد الستار الجواري ، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، المجمع العلمي العراقي ، العراق ، 1984 ، ص: 9 .

[2] أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي الزهراني ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1423 هـ ، ص: 31 .

[3] نفسه ، ص : 31 .

يستعمره . بل إنه حتى بعض الدول تبقى تعاني من ازدواجية اللغة حتى بعد رحيل الاستعمار منها . وهذا وحده كفيل بالقضاء على اللغة العربية كون أكثر الدول التي عانت الاستعمار دول عربية ، وهناك مثال حي على هذا الأمر :مصر مثلاً :

تتابعت على مصر في القرن الثالث عشر الهجري المتغيرات الثقافية والاجتماعية فقد عانى أهلها في أواخر القرن الثاني عشر ، وأوائل القرن الثالث عشر من جور المماليك ثم لم يلبثوا حتى استحلها الفرنسيون بقيادة نابليون عام 1213 هـ ، مصطحبا معه عشرات المستشرقين ، وطائفة من العلماء في شتى العلوم والفنون وكان من أهداف هذه الحملة دراسة واقع المسلمين وتجريدهم من ثقافتهم وتقاليدهم والقضاء على اليقظة والنهضة في مصر بسرقة كل نفيس من الكتب ، بيد أن هذه الحملة الصليبية لم تمكث في مصر طويلا، حيث خرجت بعد ثلاث سنوات من الاحتلال وذلك عام 1216 هـ[1] .

ويأبى هذا القرن أن يرتحل حتى يفجع مصر و أهلها بالاحتلال الانجليزي عام 1299 هـ ، فيأتي معه الاستشراق الانجليزي الذي أحدث في ثقافة المصريين صدعا أشد و أعتى من الصدع الذي أحدثه الاستشراق الفرنسي ، وكان تركيزه على التعليم ، حيث اسند أمره إلى قسيس خبيث هو(دنلوب) الذي سعى إلى تفريغ طلبة المدارس من ماضيهم ، من خلال بعث شباب مصر إلى أوربا و إعدادهم ليكونوا بعد عودتهم قادة هذا التحول[2] .

ومن هنا بدأ التحول بشكل ظاهر ، إذ أخذت تتردد بين المثقفين في تلك الفترة قضايا مثل : الجديد والقديم ، والتجديد، و ثقافة العصر ، ويمكننا أن نلمس هذه الظاهرة بوضوح في قول أحد دعاة التجديد : « رأيت حين عهد إلي بتدريس النحو العربي بدار العلوم ، أن في مجرد تفسير عبارات النحاة نوعا من الاجترار العقلي لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه ، ولا بنهضتنا العقلية في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية »؛ فالمسألة عند هؤلاء هي مسألة قديم وجديد[1].

[1] عبد الله بن حمد بن بد الله الحسين ، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم ، رسالة دكتوراه ،جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1432 هـ ، ص : 19 .

[2] نفسه ، ص : 19 .

المبحث الرابع : التجديد عند القدماء والمحدثين.

أولا: التجديد عند القدماء :

إن الثورة على القواعد النحوية ليست وليدة الأمس بل هي ذات جذور قديمة الامتداد ، و أبسط مثال على ذلك قول شاعر من شعراء العرب القدماء يهجو النحاة وتعود أحداث هذه القصة حين قال عمرو الكلبي وقد انشد بعض أهل الأدب :

بانت نعيمة والدنيا مفرقة وحال من دونها غيران مزعوُج

فقيل له : لا يقال مزعوج ، وإنما يقال مُزعج ، فجفا ذلك عليه ، وقال يهجو النحويين :

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

إن قلت قافية بِكراً يكون بها بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا

قالوا لحنت وهذا ليس منتصبا وذاك خفض وهذا ليس يرتفع

وحرضوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا

ما كل قولي مشروحا لكم فخذوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا

لأن ارضي أرض لا تشب بها نار المجوس ولا تبنى بها البِيَع [2]

يظهر من بداية قول عمرو الكلبي – ماذا لقينا من المستعربين – أنه ينسب النحو لغير العرب ووصفهم بالمستعربين ، كما يظهر لنا من خلال قوله – ما كل قولي مشروحا لكم – أنه وبطريقة ضمنية يشير إلى قصور القواعد النحوية في تفسير بعض الظواهر اللغوية، فعندما نقول شاعر عربي من القدماء فنحن هنا نتحدث عن شيئين هما السليقة والمصدر : أما السليقة فتكون على المستوى الإستعمالي للغة فالعقل العربي القديم مطبوع آليا لإنتاج الكلام بدقة متناهية ، أما المصدر فالعربية لها مصادر ثلاث كما يعرفها الجميع وهي القرآن الكريم والسنة الشريفة – الحديث – وكلام العرب .

---

[1] عبد الله بن حمد بن بد الله الحسين ، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم ، رسالة دكتوراه ، د.ت ، ص : 20 .

[2] عبد الرحمان البرقوقي ، شرح ديوان المتنبي ، الكتاب العربي ، ، بيروت ، لبنان ، د.ت ، 1/ 87 .

وإذا سلمنا أن كتاب سيبويه – الكتاب – هو قرآن النحو ، وأنه جامع النحو كله بين دفتيه، وأنه لا يوجد كتاب سابق له في نوعه قريب له في حجمه المادي والمعرفي ، عندها يمكننا القول أن كل مؤلف كتب بعد الكتاب يعد محاولة لتيسير أو تبسيط النحو كون سيبويه له السبق و الإحاطة بعلم النحو أي أن كل من جاء بعده إما ناقل أو مفسر أو محلل لما جاء في الكتاب ، وسنستعرض فيما يلي موقف بعض النحاة القدماء من النحو العربي :

1- موقف خلف الأحمر من النحاة :(ت 180هـ).

المقدمة النحوية لخلف الأحمر ، لعلها إن صحت نسبتها لخلف أن تكون أقدم ما ألف في النحو من المختصرات ، كما أن أقدم ما ألف فيه من المطولات هو كتاب سيبويه[1] .

يورد كثير من الدارسين أن فكرة التيسير تعود على خلف الأحمر (ت 180 هـ) الذي قال في مقدمته « لما رأيت النحويين و أصحاب العربية قد استعملوا التطويل و كثرة العلل و اغفلوا ما يحتاج إليه المتبلغ في النحو من المختصر ، و الطرق العربية ، والمآخذ الذي يخفف على المبتدئ حفظه ويعمل فيه عقله ، ويحيط به فهمه ، فأمعنت النظر و الفكر في كتاب أؤلفه ، و أجمع فيه الأصول و الأدوات و العوامل على أصول المبتدئين ، ليستغني به المتعلم عن التطويل ، فعملت هذه الأوراق ، ولم أدع فيها أصلا ولا أداة و لا حجة و لا دلالة إلا و أمليتها فيها ، و من قرأها و حفظها و ناظر عليها على أصول النحو كله مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشره ، أو خطبة أو رسالة إن ألفها »[2] .

و بالنسبة لمحتوى هذه المقدمة فنجد أن خلف الأحمر قد ضمنها القواعد الأساسية التي يحتاجها المتكلم و الكاتب معا ، و التي ليس في إمكانهما الاستغناء عنها وعن طبيعة هذه القواعد فهي تتصل بضبط أواخر الكلمات و العوامل المؤثرة فيها ، و هذا المقترح التيسيري الذي جاء به خلف الأحمر و المرتكز على الاختصار قدمه للنحو بعد نظرة نقدية فاحصة فيه ، توصلت إلى سلبية تعلقت به – النحو – متمثلة في تعقيده و صعوبته وكذا تضخم

[1] خلف بن حيان الأحمر البصري ، مقدمة في النحو ، ص : 10 .

[2] نفسه ، ص : 33- 34 .

قواعده[1].

و إذا كان خلف قد وفق في إدراكه للسلبية السابقة في النحو فإن مقترحه التيسيري قد طعن فيه ، يقول حلمي خليل في هذا الشأن : « فإذا صحت نسبة هذه المقدمة لخلف الأحمر فهي تدل على شعور مبكر بصعوبة النحو ، وتضخم قواعده فحاول خلف اختصارها ، و لكنه كما نرى اختصار مخل مبهم في كثير من جوانبه ، و يظهر ذلك من الترخص الشديد في استعمال بعض المصطلحات النحوية مثل مصطلح الحرف الذي يستعمله مرة بمعنى الجر ومرة أخرى بمعنى الفعل و ثالثة بمعنى الكلمة مطلقا ، كما أن أحكامه في نطاق التراكيب التي ذكرها لا تؤدي إلى إدراك القاعدة النحوية إدراكاً صحيحاً ... »[2].

2- موقف قطرب من النحاة : (ت 206 هـ).

قبل الشروع في موقف قطرب تجاه النحاة يجب علينا أولا التعريف بقطرب نفسه ، هو أبو محمد علي بن المستنير بن أحمد النحوي اللغوي البصري المعروف بقطرب ، المتوفى سنة (206هـ)، أخذ الأدب عن سيبويه وجماعة من علماء البصرة ، فكان مجتهدا في العمل والتعلم و مما جاء في سيرته أنه كان يبكر إلى سيبويه قبل التلاميذ فقال له يوما : « ما أنت إلا قطرب ليل » فبقي عليه هذا اللقب[3] .

و قد ألف قطرب عدة مؤلفات منها : كتاب معاني القرآن ، و الاشتقاق ، وكتاب القوافي ، وكذلك النوادر ، وغريب الحديث ، وخلق الإنسان ، والرد على الملحدين والهمز والمثلث الذي أشتهر به حتى أنه يقال أنه أول من ألف في المثلثات*.

خروج قطرب عن عرف النحاة : دعوته لإسقاط الإعراب :

كان قطرب يذهب إلى أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات إنما جيء بها للتخفيف من الثقل الناشئ من إسكان الحروف لا للدلالة على معنى من المعاني

[1] حسين بوشنب ، النحو العربي القديم و النقد اللساني الوصفي الخارجي ، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، د.ت، ص : 61.
[2] نفسه ، ص : 61 .
[3] إبراهيم مقلاتي ، شرح مثلثات قطرب ، مطبعة هومة ، الجزائر ، د.ت ، ص: 8
* المثلثات : مجموعة تضم ثلاث مفردات لها نفس الصيغة الصرفية ونفس الحروف مثلا : (الغمر والغمر و الغمر ، بالفتح و الضم و الكسر).

الإعرابية ، يقول قطرب : « لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، فقد نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، و أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ».

فما أتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك ، و لعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه .

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ بقاعِمٍ ، فاختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله قوله تعالى : { إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ } قرئ بالوجهين جميعا .

ومثل هذا كثير مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للتفريق بين المعاني لوجب أن يكون لكل إعراب ما يدل عليه لا يزول إلا بزواله[1] .

و إنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصفه بالسكون أيضا ، لكان الإسكان في الوصل والوقف ، فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا و أمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام .

ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، و لا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان ، وأغلب الضن أن قطربا قد انفرد بين القدماء بهذا الرأي[2] .

مناقشة قطرب والرد عليه :

و النحاة الآخرون كانوا يذهبون إلى أن الإعراب أنما دخل ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وهو الذي أخذ به النحاة في العصور المختلفة حتى العصر الحاضر، ولا أحسب أحدا من القدماء تشكك في وجود الإعراب في اللغة العربية قبل الإسلام وبعده

[1] عبد الفتاح الأشمين ، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1980 ، ص : 51 .

[2] نفسه ، ص : 52 .

حتى القرن الأول و أوائل القرن الثاني على الأقل ، فالنصوص القرآنية ، وقصائد الشعراء، وكلام المتقدمين فيما يعرض لروى القصائد من إقواء ، و أقوال الفصحاء فيما يتعلق بحملهم على اللحن و اللحانين ، ثم أعمال النحاة و ما بنوا عليه من دراستهم من اختلاف أحوال الكلمات حين تتألف الجمل ، كل أولئك شواهد تأخذ بنا إلى القطع بوجود الإعراب[1].

يضاف إلى ذلك القصص التي تروى عن نشأة النحو من أن عليا بن أبي طالب سمع أعرابيا يقرأ : { يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ } (سورة الحاقة ، الآية : 27) ، و أن أعرابيا قدم إلى عمر بن الخطاب في أثناء خلافته ، وطلب من أحد القراء أن يُقرِئَه القرآن ، فأقرأه رجلٌ سورة براءة، القصة المشهورة ، ويتساءل أبو القاسم الزجاجي ت (337 هـ) و كأنه شعر بما في نفوس الناس من شكوك في جدوى الإعراب وفائدة النحو فعقد فصلا في كتابه ، يقول فيه :(فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام، فما الذي دعا إليه ، واحتج إليه من أجله ، فالجواب : أن يقال : أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضاف إليها ، و لم يكن في صورها و أبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب تتبئ ، عن هذه المعاني[2] .

لقد تفرد قطرب بآراء في النحو والصرف ، خالف فيها كلا من الخليل وسيبويه و الاخفش ، نذكر منها :

1/ أن حركات الإعراب المسماة بالرفع والنصب والجر والجزم هي نفسها حركات البناء المسماة بالضم والفتح والكسر والسكون ، ولا بأس في إطلاق كل منها على مقابلها في الحالتين .

2/ كان الخليل وسيبويه يريان أن إعراب المثنى والجمع والمذكر إنما هو بحركات مقدرة في الألف والواو والياء ، و كان الأخفش يرى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل

[1] عبد الفتاح الأشمين ، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، ص : 52 .

[2] نفسه ، ص : 52- 53 .

الألف و الواو والياء أي على الدال في مثل : الزيدان و الزْيدين و الزيدون و الزيدين ، بينما ذهب قطرب إلى أن إعرابها بنفس هذه الحروف ، إذ مثلها مثل حركات الإعراب .

3/ كان سيبويه يرى أن الأسماء الخمسة معربة بحركات مقدرة في حروف الواو و الألف والياء ، رفعا ونصبا وجراً ، وكان الأخفش يرى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل الألف و الواو و الياء ، أسوة برأيه في المثنى والجمع ، و ذهب قطرب – كما ذهب في المثنى و الجمع – إلى أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب . وكأنها نابت فيها عن الحركات.

4/ أن (واو) العطف تفيد الترتيب ، لأن الترتيب في اللفظ إذا قلت مثلا : جاء زيد وعمرو، يستدعي سببا ، و هو الترتيب في المجيء .

5/ أَن (إنْ) تأتي بمعنى (قد) ، مستدلاً بقول الله تعالى:{ فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ} (سورة الأعلى ، الآية : 9) .

6/ إعراب (لا جرم) في قوله تعالى : { وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكۡرَهُونَ وَتَصِفُ أَلۡسِنَتُهُمُ ٱلۡكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفۡرَطُونَ } (سورة النحل ، الآية : 62).على أن (لا) رد لما قبلها، أي ليس الأمر كما وصفوا ، ثم ابتدئ ما بعده ، و(جرم) فعل لا اسم ، ومعناه : وجب ، وما بعده فاعل[1] .

3- موقف الجاحظ من النحاة : (159 هـ -255 هـ).

وجه الجاحظ نقداً لاذعاً للنحاة ، لأنهم – برأيه – مصدر التعقيد الوارد في النحو العربي، فهم الذين صنعوه و بثوه فيه معتمدين من أجل الحصول على حظوة مادية من طالبيه و مريديه ، مقابل فك طلاسم التعقيد التي أودعوها فيه .

وهذا أبو الحسن الأخفش شيخ من شيوخ النحاة يقر بالسلوك السالف الذكر (أي تعقيد النحو

[1] حسين بوشنب ، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ، مذكرة ماجستير ، بوزريعة ، الجزائر ، 2005- 2006 ، ص : 289- 290 .

من أجل التكسب) و إقراره هذا نجده في رواية للجاحظ يقول فيها : « قلت لأبي الحسن الأخفش : أنت اعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها، و لا نفهم أكثرها ؟ و ما بالك تقدم بعض العويص ، و تؤخر بعض المفهوم ، قال : أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله و ليست من كتب الدين ، و لو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلتْ حاجتهم إلي فيها .. و إنما كسبت في التدبير ، إذ كنت إلى التكسب ذهبت ».

فالجاحظ الذي أبدى تذمره و تبرمه الكبير من تعقيد النحو قدم مقترحاً تيسيرياً لتجاوزه خص به معلم النحو حيث نصحه بأن لا يشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه من فاحش اللحن ، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه و شعر إن أنشده و شيء إن وصفه وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عما أولى به من رواية المثل و الشاهد و الخبر الصادق والتعبير البارع ، و إنما يرغب في غايته و مجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور و الاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد و البلاد و العلم بالأركان و القطب الذي تدور عليه الرحى ، و من له حظ غيره ، و لا مكان سواه ، وعويص النحوي لا يجري في المعاملات و لا يضطر إلى شيء[1] .

لقد تميزت نظرة الجاحظ النقدية للنحو كثيراً يظهر ذلك في التخصيص الذي جنح إليه ، فجعل النحاة هم المعنيين بالعملية النقدية لا النحو لأن النحو ليس بإمكانه أن يولد التعقيد في نفسه ، وتميزت نظرة الجاحظ النقدية من جهة أخرى بكونها موجهة لمجال بعينه هو النحو التعليمي[2] .

4- موقف ابن مضاء من النحاة : (513 . 592 هـ)

« خل الطريق لمن يبني المنار به *** وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر»

استشهد ابن مضاء ببيت (جرير) هذا في تقديمه لحديث (الرد على النحاة) إنه يضع

[1] حسين بوشنب ، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي ، ص : 61- 62 .

[2] نفسه، ص : 62 .

منـذ البـداية قضيــة رواد البحــث المجتهدين مـع بقيـة الأتبـاع والمقلديــن ، أولئك يسلكون الطـرق الوعـرة المجهـولة ، ليفرشـوها بالضـوء ويبنوا بـها منـار الهداية للسالكيـن ، وهـؤلاء يقفـون حيث وجدوا أنفسهم فـي المكـان الـذي وقـف فيـه مـن قبلهـم ، إنهـم يخشـون القلـق والمعانـاة والتجربة ، ويفضلون علـى ذلك مـا هم فيـه مـن تبعيـة واستكانـة وتثـاؤب ، الأولـون ثائـرون يتشـوفون للجديـد ، ويتطلعـون إلـى الكشـف ونـور المعرفـة ، والآخـرون قـد رضـخوا تحت الظروف الجبرية[1].

وهو بذلك أيضا يكشف لنا من البداية طريقـه الـذي اختـاره فـي النحو مـن بيـن النحـاة ، لقـد اختار طريق الرواد المتمردين علـى التبعيـة ، المتحمسين لاكتشـاف جديـد مجهـول ، وكأنمـا كان يسمع من وراء السنين صوت إمامه في المذهـب الظاهري « داود بن علـي» إذ يقـول : « قبيح علـى مـن أُعْطـي شمعـة يستضـيء بهـا أن يطفئهـا ويمشي معتداً علـى غيـره » فقـد استحالت تلك الشمعة في خيـال ابـن مضـاء منـاراً يبنيـه فـي طريـق الحقيقـة ، حيـث يرسـل شعاعه الوهاج للحيارى التائهين في فلسفات النحو الذهنية ومشاكله المعقدة .

ولعل أبرز ما يدل علـى حرية عقل ابن مضاء ورغبتـه الفائقة فـي الفهـم و الاقتنـاع و الإقنـاع طريقته في مناقشة ما ناقش من أصـول النحـو ومسائـل تطبيـق تلـك الأصـول ممـا يصـح أن يطلق عليها (الحس العلمي) ، فهو من ناحية لا يثقل نفسه وفكره بتقليد آراء غيره ، ويـرى أن ذلك هو صنو العمى ورفيق البلاهة إنه يتجه إلى الجهد العلمي ليعرف ويفهم ويميز بذلك الخالص من الزائف والجيد من الرديء[2] .

لكن هل يمكن النظر في النحو ؟ و إذا أمكن فهـل هـو نظـر مطلـق بـلا حـدود ؟ أو مقيـد بكيفيات خاصـة ؟ ففـي هـذا الصـدد يجيـب ابـن مضـاء ، بمـا نقلـه عـن جنـي فـي كتابـه (الخصائص) من أن النحو يصح فيه الاجتهاد ، فهو علم منتزع من استقراء اللغـة ، ومـن حـق مـن يـرى فيـه رأياً صحيحـا أن يقولـه ، فاللغـة لا تتغيـر، ولكـن الـذي يتغيـر هـو مـا

[1] محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، القاهرة، 1989 ، ص : 46 .

[2] نفسه ، ص : 47 .

يستخلصه الباحث من اللغة .

الاجتهاد في النحو مباح إذن ، لكنها ليست إباحة مطلقة ، بل لابد أن يستكمل الباحث عدته و يأخذ أهبته ، ليدخل هذا الميدان الجريء ، وينقل عن أبن جني رأيه في ذلك من أنه : لابد لمن يجتهد من أن يتفهم النحو اتقانا ويثبته عرفانا ولا يخلد إلى سانح خاطره ولا إلى نزوة من نزوات تفكره ، فإن وصل لشيء منه قدمه للناس في تواضع غير معازٍ به ، ولا غاضٍ من السلف رحمهم الله[1] .

وعلى الرغم من أن ابن مضاء (ت 592 هـ) صاحب أهم و أخطر محاولة لإصلاح النحو قبل العصر الحديث – كان ظاهري المذهب كابن حزم ومتأثرا بنفس المبادئ الظاهرية – فإن محاولته لإصلاح النحو كانت عملا مقصودا فيه من الأصالة والتكامل والموضوعية ما يؤهله ليتبوأ مكان الصدارة في قائمة محاولات إصلاح النحو العربي قبل العصر الحديث ، كان ابن مضاء نحويا بل مجتهدا في النحو علاوة على شهرته كفقيه ، وقد وجه سهامه في هذه المحاولة – أو الثورة التي ضمنها في كتابه " الرد على النحاة " – إلى النحاة ومناهجهم في درس النحو ، و أغلب الضن أنه يعني نحاة المشرق الذين غلب المنطق على دراساتهم النحوية ، وهو في ذلك متأثر بعض التأثر بموقف فقهاء الظاهرية وسخطهم على فقه المشرق . كما هاجم ابن مضاء آراء النحاة في عدد من الأصول التي قامت عليها دراستهم للنحو ، وكلها أصول ولدها ونماها استخدام المنهج المنطقي في هذه الدراسة[2] .

وقد انحصرت نظرة ابن مضاء الإصلاحية في ثلاث نقاط أساسية هي : العامل ، والعلل الثواني و الثوالث ، والتمارين . سنحاول عرض هذه المسائل بإيجاز.

أ- إلغاء العوامل النحوية :

لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بالعامل في النحو ، على كثرة المآخذ التي وجهت للنحو والنحاة ، ويبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دعوته هذه ، ولهذا صدر

[1] محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ، ص : 47- 48 .

[2] عبد الوارث مبروك سعيد ، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، دار القلم ، ط1 ، الكويت ، 1985 ، ص : 48 .

كتابه بموضوع العامل ، وتناول الحديث فيه على النحو التالي :

1- بدأ أولا يعرض أساس هذه النظرية من كلام سيبويه ، فنقل قوله : « و إنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليها الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه » ، وقد عقب ابن مضاء على كلام سيبويه هذا بقوله : « فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد » .

2- انتقل بعد ذلك لبيان رأي ابن جني في العامل ، فقال : « وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية : وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره »، وكان تعقيب ابن مضاء على كلام ابن جني «فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيدا بقوله : لاشيء غيره » .

3- وكأن ابن مضاء ارتضى ما نسبه إلى ابن جني من أن العمل الحقيقي إنما هو للمتكلم، وليس لما يقوله النحاة من الألفاظ أو معانيها ، فالتمس من العقل دليلا على إبطال عمل الألفاظ فقال : «و أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها : أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدثه فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا : (إن زيداً) إلا بعد عدم (إن)[1].

ويعني بهذا أنك حينما نطقت بزيد منصوباً ، كانت (إن) غير موجودة ، فكيف ينسب إليها الفعل وهي معدومة » ، ثم ذكر أن الفاعل إما أن يفعل فعله بإرادة كالحيوان ، و إما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ... و أما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها و لا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

[1] ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تح . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط1 ، القاهرة ، مصر، 1979 م، ص : 12- 13 .

لقد ناقش ابن مضاء بطريقة فلسفية نظرية العامل و آراء النحاة فيها ، و استعان على رفضها بحجج منطقية ودينية إلى جانب الاحتجاج اللغوي ، وقد أعطى ابن مضاء إبطال هذه النظرية أهمية بالغة نظراً لأن فكرة العامل في النحو هي العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية ولما تولد عنها من مشاكل وصعوبات في الدرس النحوي[1].

ب- إلغاء العلل الثواني والثوالث :

كذلك ناقش ابن مضاء موضوع العلة في النحو ، محدداً لأنواعها ، مبيناً ما يمكن أن يقبل منها وما يرفض ، وقد كان في حملته على علل النحو مسبوقاً ، فمنذ أكتمل النحو واتضحت معالمه كان من المآخذ التي أخذت عليه ذلك التعليل الذي سرى في كيانه ، و أخذ حضا كبيراً من القداسة حتى يكاد يدعى قسيما للنحو ، وقد تعرض الخليل بن أحمد – وكان قد فتح باب التعليل على مصراعيه – لشيء من النقد من تلاميذه وكان لقوله : « فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها » ، ثم كان لقول سيبويه :« وليس شيئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به جهداً » كان لمقالة هذين الإمامين أثره البالغ في إقدام النحاة على التعليل والتوجيه .

وقد نقل ابن جني عن أبي بكر بن السراج حديثه عن علة العلة ، ومثل لذلك برفع الفاعل، قال :« فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة » وقد عقب ابن جني على كلام أبي بكر ما سماه علة العلة هو في الحقيقة شرح وتفسير وتتميم للعلة ، و أن ما عناه بعلة العلة كان من الممكن أن يدرج في العلة الأولى ، فيقال في جواب من سأل عن رفع الفاعل :« إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله » .

قرأ ابن مضاء هذا ، وسمى علة العلة : العلة الثانية ، وعلة علة العلة : العلة الثالثة ، وجمع فقال : العلل الثواني و الثوالث ، وقال :« ومما يجب أن يسقط من النحو العلل

[1] عبد الوارث مبروك سعيد ، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، ص : 48 .

الثواني والثوالث » ، و مثل بمثال أبي بكر وابن جني في علة رفع الفاعل ، قال : « وذلك في سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطقت العرب ، ثبت ذلك من الكلام المتواتر»، ثم قال : « إن العلة الأولى كافية لأنها تحصل لنا بها المعرفة بكلام العرب »[1]. رفض ابن مضاء فكرة التعليل في النحو حين تصبح جدلا ذهنيا لا صلة له بالكشف عن الظواهر اللغوية [2].

ج – إلغاء التمارين :

وكان آخر ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو هو هذه التمارين التي يفترضها النحاة للتدريب على إحكام الإعلال والإدغام ، قال :« ومما ينبغي أن يسقط من النحو : ابن من كذا على مثال كذا ، كقولهم :ابن من البيع على مثال فُعل . فيقول قائل : بوع ». وفي النحو عقد النحاة باباً للتدريب في المسائل النحوية ، هو(باب الإخبار بالذي وفروعه ، وبالألف واللام)، ويسميه بعضهم باب السبك ، ثم يقول ابن هشام : « هو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية » ، وقد سبق ابن مضاء أيضا بهذا فقد ذكر عبد القاهر (ت 471 هـ) في صدر كتابه (دلائل الإعجاز) ما أنكره معاصروه في النحو ، وحكى أقوالهم بقوله :« فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يصنعها النحاة للرياضة و لضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم : كيف تبني من كذا وكذا »، كما أن باب التمارين قد فتح باب الألغاز والأحاجي ، وقد ألفوا فيه ونظموا و شغلوا به الناس ، وقامت بينهم بسببها الخلافات وليس من وراء ذلك فائدة ولا نفع ، ولكنه شيء أقرب إلى أن يكون لعباً باللغة[3] .

[1] ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص : 38- 39 .
[2] عبد الوارث مبروك سعيد ، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، ص : 49 .
[3] ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص : 41- 44 .

خلاصـــة :

على الرغم من أهمية محاولة ابن مضـاء وجديتها وقدرتهـا على تشخيـص أهـم علل النحـو ومصادر صعوباتـه ، فلم يكتـب لهـا أن تمـارس تأثيـرا ذا بـال على الدراسـات النحويـة في عصره ، لقد ظلت مدفونـة لا يعلم عنها أحـد شيئاً حتى بعثت في العصـر الحديث على يـد الدكتور شوقي ضيف حين حقق كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة)[1] .

ثانيا : التجديد عند المحدثين :

بعـد عرضنـا لبعـض مـن مواقـف القدمـاء تجـاه النحـو و النحـاة نعـرض الآن إلـى المحدثين الذين تناولوا الدرس النحوي ، وقد انقسم المحدثين إلى ثلاث اتجاهـات أساسيـة هي: الاتجاه الإحيائي وهو يدعو إلى إحياء التـراث اللغوي القديـم ، والاتجـاه الإصـلاحي وهـو الآخر يدعو لإصلاح النحـو العربي ، و الاتجـاه الألسني النقـدي وهـو اتجـاه ينـادي بإلغـاء النحـو العربـي و الإعـراب ووضـع بـدائـل عنـه كاللسـانيات البنيويـة وغيرهـا ممـا يمكـن قيـاس الكـلام بـه ، وفيمـا هـو آت سنحـاول أن نبـرز أهـم المحـاولات التجديدية فـي العصـر الحديـث و أهم مرتكزاتها و منطلقاتها الفكرية :

1/ محاولة مهدي المخزومي التجديدية (في كتابه : في النحو العربي) :

تكتسـي جهود الدكتور مهدي المخـزومـي فـي كتابـه (فـي النحـو العـربـي قواعـد وتطبيـق على المنهج العلمي الحديث) في تيسير النحو و إصلاحه أهميـة بالغة ؛ لمـا لها من قيمـة علميـة كبيـرة ، نالت كثيراً مـن الاستحسان و التقديـر في ميـدان الدرس النحوي ، كما أنها أثارت نقاشا عند عدد من الباحثين المحدثين ، وانتشرت انتشاراً واسعا في الأوسـاط العلميـة، فعكفوا على مناقشـة أرائـه ، واستخـلاص نتائجها ، أو الاستشهـاد بها ، و الإفـادة منها ، أو الاعتراض عليهـا ونقدهـا أو رفضهـا بالجملة[2] . ويعد كتـاب (في النحـو العـربي قواعـد و تطبيق)امتداد لسلسلة من الجهود المتواصلة التـي بذلها د/مهـدي المخـزومـي في نقـد الفكـر

[1] عبد الوارث مبروك سعيد ، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، ص : 49 .

[2] نفسه ، ص : 378 .

النحوي العربي القديم ، ومحاولة تقويمه و إصلاحه ، ومن هذه الجهود :

أ/ المقالة التي نشرها في مجلة (المعلم الجديد) عام 1945م ، كانت بعنوان : (دعوة جادة في إصلاح العربية) ، و قد دعا فيها الدكتور المخزومي إلى إصلاح النحو العربي و إعادة النظر في قواعده ، مؤكداً أن هذا الإصلاح " لا يكفيه تنسيق الموضوعات القديمة و لا الإخراج الجميل ، ولا الطرائق التربوية التي تتناول الموضوعات القديمة كما تناولها الأولون فلن ينفع تجديد الأسلوب ، إذا كان الموضوع متغضنا باليا .

ب/ كتابه : (مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو) ، و قد تناول فيه بعض محاولات تيسير النحو و إصلاحه منذ زمن ابن مضاء و حتى زمن تأليف كتابه ، داعيا إلى ضرورة الاستفادة من أعمال الكوفيين ومنهجهم في الدرس النحوي في محاولات تجديد النحو وتيسيره .

ج/ كتاب : (في النحو العربي نقد و توجيه)و هي محاولة تأثر فيها تأثراً واضحا بما قدمه الأستاذ مصطفى إبراهيم في كتابه (إحياء النحو) ، من أفكار لتيسير النحو العربي ، ويمثل هذا الكتاب الجانب النظري في محاولته في نقد النحو العربي و إصلاحه و تخليصه من شوائب التعقيد و القصور[1] .

لقد أوضح د/ مهدي المخزومي في جهوده السابقة الأصول و المبادئ النظرية لمشروعه في تجديد النحو العربي و إصلاحه ، في حين كان كتابه : (في النحو العربي قواعد و تطبيق) تطبيقا لتلك الأصول النظرية التي نادى بها ؛ وبخاصة في كتابه (في النحو العربي نقد و توجيه)[2] .

2/ محاولة شوقي ضيف التجديدية :(في كتابه : تجديد النحو) :

تكلم الدكتور طه وادي عن شوقي ضيف فقال : « هو مدرسة في إهاب دارس و أمة في رداء فرد ، فقد ألف في أكثر من ميدان ، و راد أكثر مم مجال ، فشملت كتبه ودراساته

[1] منصور بن عبد العزيز الغفيلي ، مآخذ المحدثين على النحو العربي و آثارها التنظيرية و التطبيقية ، نادي القصيم الأدبي ، ط1 ، السعودية ، 2013 ، ص : 378- 379 .

[2] نفسه ص : 379- 380 .

مجالات عدة مثل : تفسير القرآن وتحقيق التراث و كتابة السيرة و الأدب الشعبي و اللغة و النحو والبلاغة والنقد ، وقبل كل ذلك تذكر جهوده الرائدة في الكتابة عن الأدب العربي»[1].

إن محاولة شوقي ضيف التجديدية محاولة بارزة و جريئة نحو تجديد النحو العربي و تيسيره ، و لعل السبب الذي جعل د/شوقي ضيف يفكر في تجديد النحو وتيسيره أنه لاحظ أن جميع البلاد العربية تشكو مر الشكوى من أن الناشئة فيها لا تحسن النحو ، بل لا تحسن النطق بالعربية نطقا سليما ، ورأى أن مرجع ذلك هو النحو الذي يرهق المتلقي بكثرة أبوابه وتفريعاته و أبنيته و صيغه الافتراضية التي لا تجري في الاستعمال اللغوي ، و هو مع ذلك يغفل شطراً كبيراً من تصاريف العربية و أدواتها وصياغاتها ؛ مما يجعل الناشئة لا تتبين كثيراً من أوضاع اللغة واستعمالاتها الدقيقة[2].

وقد بدأت هذه المحاولة عند تحقيقه لكتاب ابن مضاء " الرد على النحاة " سنة 1947 ، حيث صنع مدخلا طويلا للكتاب قدم من خلاله منهجاً جديداً لتيسير النحو على الناشئة و الدارسين، و قد أستند في منهجه على ثلاثة أسس استقاها من منهج ابن مضاء في كتابه،و قد دعم منهجه ببعض النماذج التي تفصح عن تيسير النحو[3] .

لقد ورد مصطلح (التجديد) في عنوان كتاب شوقي ضيف الذي تطرق فيه لمشروعه التجديدي و الموسوم بـ (تجديد النحو)كما ورد هذا المصطلح أيضا في كتابه الآخر الذي يعد بمثابة تطبيق للآراء الواردة في كتابه السابق ، و الموسوم بـ (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده) و يلاحظ على هذين العنوانين أن شوقي ضيف يصر على وصف مشروعه النحوي بمصطلح (التجديد)[4] .

أما إذا أردنا أن نتعرف على ماهية التجديد الذي يأمله شوقي ضيف في النحو العربي فما

---

[1] علاء إسماعيل الحمزاوي ، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي ، دراسة في المنهج والتطبيق ، بحث قام به علاء الحمزاوي لصالح كلية الأدب بجامعة المنيا ، مصر ، د.ت ، ص : 4

[2] نفسه ، ص : 6 .

[3] نفسه ، ص : 6- 7 .

[4] خليل حميش ، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي دراسة في الأسس و المنهج ، مذكرة ماجستير ، كلية الأدب و اللغات ، جامعة مولود معمري ، تيزي – وزو ، الجزائر ، 2014 ، ص : 49 .

علينا إلا العودة إلى مؤلفاته ، التي تناول فيها هذا التجديد ، و فيها نجد أن مفهوم التجديد لديه ينطلق من تأثره الكبير بآراء ابن مضاء القرطبي ، و نجد أن فكرة التجديد عنده ترتكز على مبدأين أساسيين بينهما في المدخل الطويل الذي استهل به تحقيقه لكتاب " الرد على النحاة " وهما كما يلي :

المبدأ الأول : الانصراف عن نظرية العامل : هذا هو المبدأ الأول الذي تقوم عليه فكرة التجديد عند شوقي ضيف ، حيث يرى أن أية محاولة لإعادة تصنيف المنظومة النحوية ينبغي لها أن تتكئ على هذا المبدأ ، و من هنا نجد شوقي ضيف يصر على ضرورة التخلص من نظرية العامل التي كانت – حسبه – السبب المباشر في تعقيد النحو العربي ، حيث يقول في ذلك : « إن كل ما تصوره النحاة في عواملهم النحوية تصور باطل ، وهل يستطيع أحد أن ينكر ما يقوله ابن مضاء من أن الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات، من رفع ونصب وجر ، إنما هو المتكلم نفسه لا ما يزعمه النحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء و الحروف » ويقول في موضع آخر : « و فيما هذا النضال و العناء ؟ و فيما هذا الجدل بين البصريين و الكوفيين ثم البغداديين و الأندلسيين و النحاة المتأخرين ؟ إنهم جميعا يجادلون عن باطل ، وما العامل و العمل في النحو ، إنما هو تمثيل و تخييل ، أما الحقيقة فلا عامل سوى المتكلم الذي يرفع الكلمة أو ينصبها أو يخفضها لتعبر عما في نفسه من معان ، وإذن فالنرد المسألة إلى صورتها الصحيحة ، ولنبطل هذا العامل في النحو الذي أتعب النحويين طويلا »[1] ، وشوقي ضيف بدعوته إلى الانصراف عن نظرية العامل يكون قد نحى في الدراسة النحوية نفس المنحى الذي سلكته اللسانيات الوصفية في العصر الحديث، حيث يحصر دور النحوي في مجرد تسجيل مختلف الظواهر التي يلاحظها في اللغة دون أدنى تدخل منه فيها [2].

[1] خليل حميش ، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي دراسة في الأسس و المنهج ، ص : 50 .

[2] نفسه ، ص : 50 .

المبدأ الثاني : إعادة تنسيق أبواب النحو :

لقد حذف شوقي ضيف خمسة أبواب من الكتاب ، دون أن يحذف أمثلتها ، بل ردها إلى أبواب أخرى ، و أول هذه الأبواب الخمسة المحذوفة باب (كان و أخواتها)، حيث يقول شوقي في هذا : « و معروف أن مدرسة النحو البصرية تعرب : كان وأخواتها : أفعالاً ماضية ناقصة لا يليها فاعل ،إذ تعرب المرفوع بعدها في مثل (كان زيدٌ مسافراً) أسما لها لا فاعلا ، و يقولون إنه كان مرفوعاً و أصبح اسم لها ، و تلاه الاسم الذي كان خبراً في جملة (زيد مسافر) منصوبا كما كان في مثل : (ظل زيد مسافراً)، و قالوا إنه خبر لظل أو كان أو إحدى أخواتهما ، وهو خبر منصوب ، وواضح أن (كان و أخواتها) تُعْدُ بهذا الإعراب خللا كبيراً دخل على الجملة الفعلية ، فإن الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعا فعل ناقص لا فعل له ، و المرفوع التالي ليس فاعلاً بل هو اسم لها ، و المنصوب لا يدخل في منصوبات الجملة الفعلية ، بل هو خبر منصوب »[1] . هذا مثال عن احد الأبواب المحذوفة أما بقية الأبواب المحذوفة فهي :[2]

1/ باب (ما ، ولا ، ولات ، العاملات عمل ليس) .

2/ باب (كاد و أخواتها).

3/ باب (ظن و أخواتها).

4/ باب (أعلم و أرى و أخواتهما أنبأ و أخبر).

وهذا التنسيق شمل الاستغناء عن بعض الأبواب التي يرى أنها لا تخدم اللغة ، ولا الدرس النحوي .

و من الأسس كذلك التي قام عليها كتاب شوقي ضيف ، إلغاء الإعرابين التقديري و المحلي، و كذلك إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب .

كذلك طالب بالإعراب لصحة النطق ، كما طالب بوضع ضوابط و تعريفات دقيقة لبعض

[1] ينظر : شوقي ضيف ، تجديد النحو ، دار المعارف ، ط6 ، القاهرة ، مصر ، 2013 ، ص : 11- 12 .

[2] ينظر : نفسه ، ص : 11- 17 .

الأبواب النحوية التي لم تتح لها أن تعرف تعريفا سديدا من النحاة ، كما قام بحذف زوائد كثيرة في أبواب تعرض دون الحاجة إليها .[1]

3/ محاولة مصطفى إبراهيم التجديدية (في كتابه :إحياء النحو) :

لقد قدم مصطفى إبراهيم كتابه (إحياء النحو) بكلمة لطه حسين قالها عن مصطفى إبراهيم وكتابه ، يقول طه حسين : « هذا كتاب سيراه الناس جديداً ، و ما أرى أنهم سيتلقونه بما تعودوا أن يتلقوا به الكتب من الدعة و الهدوء ، وما أحسبني أخطئ إن قَدَرت أنهم سيشهدون له ، و أن كثيراً منهم سيضيقون به ، وقد يتجاوزون الضيق إلى الخصومة العنيفة و الإنكار الشديد ؛ لأن الكتاب جديد كما قلت ، في أصله و في صورته ، وهو من أجل ذلك يخالف كثيرا جداً مما ألف الناس ، وقد يغير كثيرا جداً مما ألف الناس ، فلا غرابة أن يلقوه بالدهش ، وفي أن يثور به الثائرون ...»[2] .

من خلال كلمة طه حسين نلتمس نوع من الإشارة إلى أن الناس لا يقبلون ما هو جديد بسهولة ، بل يسيرون على خطى من قبلهم و يقدسون كل ما خلفوه ، و يحرمون المساس به أو التغيير فيه خشية أن يحيدوا على الطريق فلا يجدون ما يصوب خطاهم ، وهذا الخوف هو ما جعل الدعوات للتجديد صعبة و مرفوضة في أغلب الأحيان .

ثم يشير طه حسين إلى أن إحياء النحو يكون على وجهين ؛ أحدهما : أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه و يسيغه و يتمثله ، و يجري على تفكره إذا فكر ، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب ، و الآخر : أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله ، و الجدال في أصوله وفروعه ، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه ، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه .

ثم يؤكد طه حسين أن مصطفى إبراهيم قد وفق في الوجهين ، فيقول : « و أشهد لقد وفق إبراهيم إلى إحياء النحو على هذين الوجهين ، فانظر في هذا الكتاب فسترى أن إبراهيم لا

[1] منصور بن عبد العزيز الغفيلي ، مآخذ المحدثين على النحو العربي و آثارها التنظيرية و التطبيقية ، ص : 374 - 375 .

[2] أحمد محمد عبد الراضي ، إحياء النحو و الواقع اللغوي ، ص : 7 .

يعرض عليك علماً ميتا ، و إنما يعرض عليك علما حياً يبعث الحياة في الذوق»[1] .

يعد كتاب الأستاذ مصطفى إبراهيم : إحياء النحو من أهم مؤلفاته ، حيث أودع فيه خبرته النحوية ، وبين من خلاله موقفه من التراث النحوي فهو يعد ثورة على القديم ، ومما يدل على أن هذا الكتاب يمثل عصارة فكره النحوي أنه استغرق في تأليفه سبع سنوات ، كما يذكر ذلك هو في مقدمته ، وعنوان الكتاب خير شاهد على موقف المؤلف من النحاة القدماء ، إذ لا يكون الإحياء إلا من موت فهو يعد النحو قد مات ، وهو الذي في هذا العصر يرد إليه الروح ، و في ذلك يقول : « كان سبيل النحو موحشا شاقا ، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضاً ، ويزيدني من الناس بعداً ، ومن التقلب في هذه الدنيا حرماناً ، و لكن أملا كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة ، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، و أبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة ، تقربهم من العربية ، وتهديهم إلى خط من الفقه بأساليبها » [2].

و ربما قد يكون هذا هو السبب الرئيس الذي دفع بالمؤلف إلى تأليف كتابه هذا وتبني فكرته .

كما يرى مصطفى إبراهيم أن وضع النحو الُمْعتَمِد على ضبط الآخر لا يصور المعنى ، فلو أبدل الإعراب بالمعنى ، لاهتدى المتكلم في كلامه إلى وجه من الإعراب ، ويرى أن سبب الخلاف في النحو يرجع إلى عدم تصوير حركات الإعراب للمعنى ، فوضع نظرية لتحديد معاني الإعراب في الأصول التالية :[3]

1- الضمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها .

2- الكسرة علم الإضافة بالحرف أو بغيره .

3- الفتحة ليست بعلم إعراب .

---

[1] نفسه ، ص : 12 .

[2] أحمد محمد عبد الراضي ، إحياء النحو و الواقع اللغوي ، ص : 14

[3] أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي الزهراني ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم ، ص : 24- 25 .

وتبلورت فكرت مصطفى إبراهيم الإحيائية في الكليات التالية :[1]

1- الثورة على العامل ، و إرجاع التأثير في حركات الإعراب للمتكلم .

2- توحيد الأبواب ذات العلاقة الواحدة تحت باب واحد .

3- إعادة تقسيم التوابع حيث ألغى بعضها و أضاف إليها الخبر .

4- إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللفظ الواحد .

5- في مبحث التنوين رأى أن العَلَم لا ينون .

6- إنكار العلامات الفرعية .

[1] أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي الزهراني ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم ، ص : 25 .

الفصل الثاني

كتاب (جناية سيبويه)
مقاربة في الأسس والمنهج

الفصل الثاني : كتاب (جناية سيبويه) مقاربة في الأسس و المنهج :

تمهيد : سيبويه و مكانته بين النحاة :

أولا : سيبويه :

هو عمرو بن عثمان بن قَنْبر ، مولى بني الحارث بن كعب عمرو بن عُلة بن جَلد بن مالك بن أُدد .

قال أبو علي البغدادي : « ولد سيبويه بقرية من قرى شيراز ، يقال لها البيضاء من بلاد فارس ، ثم قدم البصرة ليكتب الحديث ، فلزم حلقة حماد ابن سلمة ، فبينما هو يستملي على حماد قول النبي صلى الله عليه وسلم : (ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) ، فقال سيبويه : " ليس أبو الدرداء " ، و ظنه اسم ليس ، فقال حَماد : لحنتَ يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، و إنما " ليس " هاهنا استثناء ، فقال : سأطلب علماً لا يُلحنني فيه أحد ، فلزم الخليل فبرع ».

وقال عبيد الله ابن معاذ العنبري البصري :« جاء سيبويه إلى حماد ابن سلمة ، فقال: أحدثك هشام ابن عروة عن أبيه في رجل رَعُف في الصلاة ؟ فقال حَماد : أخطأت ،إنما هو رَعَفَ، فانصرف إلى الخليل فشكا إليه ما لقيه من حَماد ، فقال : صدق حَماد ، و مثل حَماد يقول هذا ، و رَعُفَ لغة ضعيفة ، و الصحيح رَعَفَ»[1].

و قال أحمد ابن معاوية ابن بكر الُمليمي :« نُكِر سيبويه النحوي عند أبي فقال : عمرو ابن عثمان قد رأيته ، وكان حدث السن ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبتُ من حَملَ عن الخليل ابن أحمد ، وقد سمعته يتكلم و يناظر في النحو ، و كانت في لسانه حُبسَة ، و نظرت في كتابه ، فعلمه أبلغ من لسانه ، و قال ابن قتيبة : حدثني أبو حاتم عن أبي زيد الأنصاري قال : كان سيبويه غلاما يأتي مجلسي ، له ذُؤابتان فإذا سَمِعته يقول : حدثني من أثق بعربيته ، فإنما يعنيني» .

[1] أبو بكر ابن محمد بن حسن الأندلسي الزبيدي ، طبقات النحويين و الغويين ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط 2 ، مصر ، د.ت ، ص : 66 .

و قال الاخفش سعيد ابن مسعدة :« كان سيبويه إذا وضع شيئا في كتابه عرضه علي، وهو يرى أني أعلُم منه – وكان أعلم مني – و أنا اليوم أعلم منه . كما ذكر محمد ابن سلام قال: كان سيبويه النحوي جالسا في حلقته بالبصرة ، فتذاكرنا شيئاُ من حديث قتادة ، فذكر حديثا غريبا و قال : لم يروِ هذا إلا سعيد ابن أبي العَروبة ، فقال له بعض ولد جعفر ابن سليمان: ما هاتان الزائدتان يا أبا بشر ؟ فقال : هكذا يقال ، لأن العَروبة هي الجمعة ، و من قال : عَروبة فقد أخطأ ، قال سلام : فذكرت ذلك ليونس فقال : أصاب ، لله دره[1]».

و قد صنفه – سيبويه – بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي في الطبقة السادسة من نحاة البصرة في كتابه " طبقات النحويين و اللغويين "[2] ، أما الشيخ الطنطاوي في كتابه " نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة "، فقد وضعه ضمن نحاة الطبقة الرابعة من نحاة البصرة.[3]

و قال عنه أنه لقب بسيبويه (رائحة التفاح)، لأن أمه كانت ترقصه بذلك في صغره ، و أشار أنه قد أخذ علمه عن الخليل و أخذ كذلك عن يونس وعيسى بن عمر و غيرهم ، وبرع في النحو حتى بز أترابه فيه ، فاختفى به علماء البصرة التي صار إمامها غير مدافع ، واخرج للناس كتابه الذي أكسبه فخار الأبد، فإنه شاهد صدق على علو كعبه في هذا الفن[4].

أما الدكتور صلاح رواي في كتابه " النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله " فقد صنف سيبويه ضمن الطبقة الخامسة من نحاة البصرة ، وقال عنه أنه يكنى أبا بشر ، و أبا الحسين ، وأبا عثمان ، و أثبتها أبو بشر ، و (قنبر) ضبطه الذهبي في (المشتبه) بضم ففتح (قُنْبر) ، و أما الدارقطني فضبطه بفتح القاف و سكون النون (قَنْبر)، و مما يؤيد هذا الضبط قول الزمخشري في تمجيد سيبويه :

ألا صلى الإله صلاة صدقٍ *** على عمرو بن عثمان بن قَنْبر

فإن كتابه لم يغن عنه *** بنو قلم و لا أبناء مِتْنبتْر

---

[1] أبو بكر ابن محمد بن حسن الأندلسي الزبيدي ، طبقات النحويين و الغويين ، ص : 67 .

[2] نفسه ، ص : 65

[3] محمد الطنطاوي ، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، ط 2 ، مصر ، 1995 ، ص : 79 .

[4] نفسه ، ص : 80 .

و (سيبويه) بكسر السين المهملة ، و سكون الياء ، وفتح الباء و الواو ، و سكون الياء الثانية ، و بعدها هاء ساكنة ؛ و العجم يقولون (سِيبُوَيْه) بضم الباء ، و سكون الواو ، و فتح الياء ، لأنهم يكرهون أن يقع في آخر الكلمة (ويه) لأنها للندبة ؛ و هو لقب فارسي مركب من (سيب) بمعنى التفاح ، و (ويه) بمعنى الرائحة ، فيكون معناه : رائحة التفاح، و قيل في سبب تسميته بذلك : لأن كان يعتاد شم لتفاح ، وقيل : سمي بذلك للطافته ، لأن التفاح من أطيب الفواكه[1].

و قال أبو عبد الله بن طاهر العسكري أن الاسم مركب من (سي) الفارسية ، ومعناها : ثلاثون ، و (بوي) أو (بويه) ، وعناها : رائحة ، فيكون معناه : الثلاثون رائحة ، أي ، ذو الثلاثين رائحة ؛ و قيل في سبب تسميته بذلك أنه كان جميلاً وسيما ، و كان أينما تلقاه تشم رائحة الطيب تفوح منه[2] .

ثانيا : كتاب سيبويه :

هو ذلك السفر العظيم الذي تركه العالم الجليل في ساحة الخلود أثراً ، وأرسله مع الأيام ذكراً، وادخره للعربية كنزاً ، و ندبه في العالمين شاهداً على براعته فيها ، ونفاذه إلى أسرارها، و إمامته في الشروع لها ، و ضبطه لأصولها ، على نحو يعز نظيره في الأولين والآخرين. و كان من الطبيعي أن يضع له سيبويه اسماً يُعرف به بين العلماء و المتخصصين ، سيراً على نهج المؤلفين في عهده و العهد الذي سبقه ، الذين خرجت مؤلفاتهم تحمل عناوين تميزها عن غيرها ، وتدل على ما يحويه كل منها من مادة علمية ، كالاشتقاق و معاني القرآن للأخفش الأوسط ؛ ومعاني القرآن للفراء ؛ و العين ، و الشواهد ، و النقط والشكل ، والنغم و اللحون للخليل بن أحمد ، و الجامع ، و الإكمال لعيسى بن عمر ... إلخ ؛ إلا أن سيبويه قد ترك كتابه دون تسمية ، و لم يضع له اسم بعينه ، إذ ربما كان على نية العودة إليه ، لأن لديه منه بقية ، و لا يزال في نفسه منه شيء ، فأرجأ تسميته حتى يفرغ

[1] محمد الطنطاوي ، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، مرجع سابق ، ص : 194 .

[2] نفسه ، ص : 795 .

منه ، و يبلغ به غاية ما يريد ، و لكنه أُعْجل عن ذلك ، إذ وافته المنية و هو في ريعان شبابه ، فأحتُضر في الثانية و الثلاثين من عمره و لم يتمكن من معاودة النظر في كتابه أو إتمامه ، و مما يؤيد ذلك أن سيبويه لم يضع لكتابه مقدمة ، ولم يردفه بخاتمة – على النحو المتعارف عليه بين المؤلفين ؛ إذ يبدؤه فجأة بقوله : « و مثل هذا قول بعضهم : عَلْماءِ بنو فلان ، فحذفت اللام ، يريدون : على الماء بنو فلان ، وهي عربية »[1] .

و إذا كان القدر قد ضن على سيبويه بأن يضع لكتابه اسما يعرف به ، و يدل عليه ؛ فقد أتاح للعلماء من بعده أن يطلقوا عليه اسما لا يناديه اسم غيره ، ولا يطاوله اسم بعده ، اسم لم يكن يطمح إليه سيبويه نفسه ، و لا يطمع أن يخرجه للناس به ، ألا و هو (الكتاب) ، دون أن يوصف بصفة ، أو يخصص بإضافة ، فكأنما هو الجامع لكل شيء ، المشتمل على كل شيء ، الأكبر من أي صفة ، الأجل من أي إضافة ؛ ورضي الناس هذه التسمية ووافقوا عليها ، لا ينكرها منكر ، و لا يعترض عليها معترض ، فهذا أبو سعيد السيرافي يقول : « وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علماً عند النحويين ، فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيبويه ؛ و قرأ نصف الكتاب ، و لا يشك أنه كتاب سيبويه)، وقد بلغ من تقدير العلماء له ، و الإشادة بفضله ، أن سموه (قرآن النحو) ، و كذلك سموه (البحر) »[2].

جمع سيبويه في كتابه ما تفرق من أقوال من تقدمه من العلماء كأبي الخطاب الأخفش و الخليل و يونس و أبي زيد و عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء و غيرهم في علمي النحو و الصرف ، إذ كان النحو في ذلك الحين يطلق عليهما ؛ و اسمه يعمهما ، و أكثرهم نقلا عنه الخليل الذي كان لا يمل لقاءه ، و أنابه في رواية الفن عنه ، فكان كتاب سيبويه سجلا لآراء الخليل في النحو، و لذا كثيراً ما يقول فيه : سألت الخليل : وذلك مستفيض في

[1] صلاح رؤاي ، النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله ، دار غريب ،القاهرة ، مصر ، د.ت ، ص : 210 – 211.

[2] نفسه ، ص : 211 – 212 .

الكتاب[1] .

و قد ضم إلى أقوال هؤلاء العلماء ما استخرجه بنفسه من القواعد اعتماداً على سماعه من العرب الخلص قال : « سمعنا العرب الفصحاء يقولون انطلقتُ الصيف »، وقد كون سيبويه كتابه من أقوال العلماء و مما استنبطه هو بنفسه ، فكان جماع الفن ، شاملاً كل ما يحتاج إليه طالبه مع الترتيب و التبويب ، ولكل عصر طبيعته المتسقة معه ، فترتيب الكتاب على غير المألوف في كتبنا المتداولة بين أيدينا ، و الإسراف في عناوين أبوابه جاوز الحد ، فقد بلغت عشرين وثمانمائة ، مع الغموض الذي لا يفصح عن المقصود لأول وهلة ومع التداخل في كثير من الأبواب .

لم يكن سيبويه في كتابه جماعا لآراء السابقين فحسب ، بل له شخصية قوية ظهرت في ابتداع بعض القواعد ، و في ترتيب الكتاب حاوياً عناصر الفن كلها ، و تبويبه واضعاً كل شيء و ما يتصل به معه ، وحسن التعليل للقواعد ، وجودة الترجيح عند الاختلاف ، واستخراج الفروع من القياس الذي امتلأ به الكتاب ، فكثيراً ما يقول : و القياس كذا ، أو و القياس يأباه ، و يقول « سألت الخليل عن قول العرب مـأميلِ حه فقال: لم ينبغي أن يكون في القياس لأ الفعل لا يُحقر»[2] .

لم يترك سيبويه للمكتبة العربية غير مصنف واحد جمع بين دفتيه كلام العرب ، وقد اهتم القدماء و المحدثون بالكتاب ، و درسوه و ناقشوه و ذكروا آراءهم فيه و بينوا قيمته و أثره ، و لم يحظ أي كتاب قبله و لا بعده بمثل ما حضي به كتاب سيبويه من اهتمام الدارسين و المعنيين و المتتبعين على اختلاف اتجاهاتهم و عصورهم إذ لم يمر عصر منذ ظهوره إلا و نجد فيه دراسة أو كتب عنه أو شرحه أو شرح شواهده و بين قيمته و علق عليه ، و الذي يتعامل مع كتاب سيبويه يجد فيه علوما كثيرة ، فالكتاب لم يقتصر على النحو و الصرف ، بل اشمل على أصوات لغوية و فيه مباحث لغوية و فيه مباحث بلاغية تشتمل على أبحاث

[1] محمد الطنطاوي ، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، مرجع سابق ، ص : 80 – 81 .

[2] نفسه ، ص : 82 – 83 .

في علم المعاني و البيان و البديع و فيه مباحث عن الأدب و النقد و فيه مباحث في القراءات و التجويد و فيه مباحث في اللهجات العربية كما فيه مباحث في علم العروض و القوافي[1] .

كانت تلك لمحة عن سيبويه و كتابه الغني عن التعريف ، و نمر الآن للحديث عن " زكريا أوزون "و مفهوم التجديد لديه و مواطنه و دوافعه التي رافقت هذه الدعوة التجديدية والنظرة النقدية التي وجهها لسيبويه و تابعيه من النحاة أو كما سماهم أوزون (السيبويهيين) نسبة إلى إمامهم سيبويه ، إن أول ما يشد الانتباه و يجدر التوقف عنده ، هو عنوان الكتاب الذي نحن بصدد دراسته ، فهو ليس عنوان العلمية أو التعليمية على حد سواء ، عنوان أراد صاحبه أن يشد انتباه كل من يمر به ، حتى و إن لم يكن ذا علاقة بالنحو ، فقد سمى كتابه (جناية سيبويه) و قد أردفه بعنوان فرعي (الرفض التام لما في النحو من أوهام) فأية جناية هذه التي ارتكبها سيبويه ؟ و هل في النحو حقا ما يسمى بالأوهام ؟ وما هي طبيعتها ؟

إن كلمة (جناية) في حد ذاتها ، إشارة إلى جرم أو خطيئة ارتكبها صاحبها وهي عبارة تحمل قوة لكن قوة سلبية ووصفة بالجاني ، فهل يحاول صاحبنا من خلال عنوان كتابة أن يحاكم سيبويه ؟ وبأية تهمة ؟ هذا ما سنحاول الوصول إليه من خلال مباحث هذا الفصل ، لأنه كما يقال في القانون إن " المتهم بريء حتى تتم إدانته " فقبل الحكم على سيبويه سنقوم بعملية استدراك و عرض للحقائق و الوقائع العامة التي لا يختلف فيها اثنان ، لكن قبل ذلك سنتحدث عن زكريا أوزون :

إن كل ما نعرفه عن زكريا أوزون أنه من مواليد دمشق ، يعمل مهندساَ استشارياً مختصاً في الأعمال الإنشائية و بالتحديد في دراسات الاسمنت المسلح و أعمال التدعيم الإنشائي و هو باحث في التراث الإسلامي و الثقافة العربية الإسلامية و له عشرة كتب أولها كتاب جناية سيبويه و كتاب : الإسلام هل هو الحل ، و كتاب : لفق المسلمون إذ قالوا، و سلسلة

[1] عادل هادي حمادي العبيري ، التوسع في كتاب سيبويه ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، 2004 ، ص : 1 .

الأركان في الميزان (تتألف من ثلاث كتب : الزكاة ، الصلاة ، الصوم) ، و كتاب جناية الشافعي تخليص الأمة من فقه الأئمة ، وكتاب جناية البخاري ، و لقد تواصلت معه – أوزون – كذا مرة على موقع التواصل الاجتماعي " تويتر " لكن نظراً لانشغاله الدائم لم أتمكن من الحصول على كل ما أحتاجه من المعلومات ، لكن للوصول لطريقة تفكير زكريا أوزون ذاته ، لدينا كل ما نحتاج ، فكل إنسان تعبر عنه أفكاره ، أما أوزون فأفكاره تجسدت في كتابه الذي بين يدينا اليوم لذلك سيكون كل تركيزنا حول هذا الكتاب .

لقد افتتح زكريا أوزون كتابه بعبارة تجعل قارئها يعيدها أكثر من مرة ، عبارة يناشد فيها أصحاب العقول عبارة يقول فيها : « إلى كل من يحترم العقل و يقدره ...إلى كل من يحتكم إلى العقل في الحكم على النقل ... إلى كل من أضاء شمعة الإبداع في ظلام التقليد الأعمى و التبعية ... إلى كل من أضاء شمعة الفكر في ظلام القياس و الآبائية ... إلى كل من أحب الناس على اختلاف أجناسهم و أديانهم و معتقداتهم ... إلى هؤلاء أهدي باكورة أعمالي »[1].

إن من يقرأ كتاب " جناية سيبويه " يدرك جيداً أن أوزون لم ينطلق من العدم في مشروعه التجديدي ، فهو و مما أشك فيه أنه قد اطلع على أفكار غيره من المجددين الذين سبقوه ، فهو يتقاطع معهم في بعض الأوجه التجديدية ، حتى و إن كانت طريقته في الدعوة للتجديد غريبة على غير المعهود ، لا يمكن أن أصفها بالجريئة أو أدعوها سخرية من النحو و النحاة ، فهي طريقة تجمع بين كما سماه هو : المنطق العلمي و نوع من الاستهزاء الفكري نلمسه في الألفاظ التي استخدمها ، و لو لم يوضح زكريا أوزون غايته من تأليف هذا الكتاب لقلنا أنه ناقم على النحو و النحاة ، و أنه يحمل لهم ضغينة وكره شديدين ، لكن ما يفرضه كل علم على حامله الموضوعية في توجيه الأحكام ، و لولا الموضوعية لكانت أصابع الاتهام موجهة في كل مكان ، و انطلاقا من مبدأ أنه لا يوجد شيء خاطئ مائة بالمائة أو شيء صحيح مائة بالمائة ، أعتقد أن زكريا أوزون حتى و لو افترضنا أنه على طريق

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، دار الريس ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 2002 ، ص : 9 .

خاطئ في مشروعه ، إلا أنه لمس بعض الأوتار الحساسة و أثار بعض الأسئلة التي كنا نتجنبها و نتحاشاها لفترة طويلة ، فالتفاحة سقطت على العديد من الأشخاص لكن نيوتن وحده الذي سأل عن سبب سقوطها فاكتشف لنا الجاذبية ، هكذا حال أوزون فكلنا نأخذ من النحو و نستعمله لكننا لم نتوقف يوماً لنسأل عن مصدره أو الأسباب التي جعلت من المبتدأ مبتدأً ومن الخبر خبراً ، أو ما الذي جعل الفاعل فاعلا أو من أعطى للمفعول مفعوليته و غيرها العديد من أسئلة ، فأوزون في النحو هو نفسه نيوتن في الفيزياء ، ليس من جانب الكفاءة أو القدرة لكن من جانب التوقف للحظة و التأمل فيما يجري أو كيفية جريانه ، وما نلحظه اليوم عند بعض المعلمين – هداهم الله – الذين يدرسون التلاميذ علم النحو ، فيتكلمون عن أمور مجردة لا يمكن لعقل تلميذ صغير استيعابها ، متجاهلين فكرة أن الطفل يدرك المحسوس قبل المجرد و المعدود قبل العدد.

المبحث الأول : آراء و منطلقات زكريا أوزون التجديدية

أولا : رأيه في اللغة العربية و اللغات :

لقد تكلم زكريا أوزون في كتابه عن اللغات بصفة عامة ، واصفا إياها بالتطور و التغيير و التجدد ، لكنه حين تكلم عن اللغة العربية وصفها بالجمود و الركود و شبهها بالشخص المعاق (المعقد) ، و قال عنها أنها لا تواكب متطلبات العصر و تغيراته ، يقول في مقدمة كتابه : (اللغة هي أداة التفكير و أهم أساليب التواصل بين الناس ، و قد شهدت لغات العالم المتداولة اليوم تطورا في ألفاظها و تراكيبها و قواعدها و تمكنت بعض اللغات – كالانكليزية مثلا – من غزو معظم الأرض لتصبح لغة بديلة لكثير من اللغات السائدة ، أما لغتنا العربية المقعدة فبقيت جامدة لا بل تراجعت عالميا و لم يعد يهتم بها حتى أهلها ...)[1] ، لا نعرف إن كانت نظرة أوزون للغة العربية نظرة نقدية ، تمس اللغة في حد ذاتها أم

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 11 .

أنها موجهة للنحو كونه على ارتباط وثيق بالغة و كون اللغة و النحو لا يمكن فصلهما فلا لغة دون نحو (قواعد) و لا نحو دون لغة ، ليس أوزون وحده من يرى أن اللغة العربية عاجزة فهاهو الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري ، يتكلم عن اللغة العربية ، في كتابه (حاضر اللغة العربية) ، و يتشارك مع أوزون في نظرته لها يقول : « و من الواضح أن اللغة العربية تعاني من العجز الوظيفي ، حتى و إن كانت ذات قدرات عالية و إمكانات وافرة للتكيف مع متطلبات الحياة المعاصرة ، فهذه القدرات الذاتية تحتاج إلى شحذ و صقل و تفعيل حتى تكون ذات قابلية للحركة في الاتجاه الصحيح الذي من شأنه أن يقوي اللغة و يشحنها بطاقات جديدة فالفصحى في حاجة لكي تقوم بدورها في النهوض بالمجتمع ، إلى معالجة تبدأ من توسيع متنها بتطويره في اتجاه الحياة العادية و ما يمارسه المواطن في يومه و بين أهله و مجتمعه ، ثم تطوير المتن اللغوي في اتجاه مستحدثات العصر و ما يجد فيه من اختراعات علمية و تقنية و حضارية »[1] .

لقد أشار أوزون إلى احتمال إمكانية استبدال اللغة العربية الفصحى بالعامية ، و ذلك لسهولة العامية من حيث الاستعمال و خلوها من ظاهرة الإعراب و أعطى ، فبعد أن طرح سؤالا – في بداية كتابه – متسائلا : لماذا نشأت اللهجات العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي و لم تعتمد قواعد اللغة العربية ؟[2] .

ثم يعود ليجيب عن هذا السؤال بقوله : « يكمن في عدم استطاعة قواعد اللغة العربية أن تؤدي دورها المطلوب بينما استطاعت لغتنا العريقة و الجميلة أن تنتشر لتختلف اللهجات فيها انطلاقا من مفرداتها الغنية و الكثيرة . فمثلا في سوريا و في مختلف أرجاء الوطن العربي يمكن لأي فرد عربي أن يفهم الحوار في الأفلام و التمثيليات و لبرامج المصرية علما أنها تتكلم اللهجة المصرية المحكية البعيدة كلياً عما يسمونه اللغة العربية الفصحى

[1] عبد العزيز بن عثمان التويجري ، حاضر اللغة العربية ، مطبعة الإيسيسكو ، الرباط ، المملكة المغربية ، 2013 ، ص : 51 .

[2] نفسه ، ص : 14 .

(المقعدة) و السبب ببساطة يعود لانتشار موجة الأفلام المصرية القديمة في العالم العربي حيث ألفت أذن المواطن العربي سماع لهجتها ، ففهمها واستمتع بها »[1] .

و ذكر أوزون أنه كان في زيارة للجزائر واستطاع أن يفهم كثيرا من مفردات لغتها المحلية – العامية – يقول : « و أذكر هنا أنني كنت في زيارة للقطر الجزائري الشقيق و لم أستطع في اليوم الأول أن أفهم لهجتهم المحلية ، لكن بعد مرور أسبوع فقط على زيارتي و بعد أن ألفت أذني سماع لهجتهم تمكنت من فهم أكثر من ثلاثين بالمائة منها ، و سأضرب أمثلة بسيطة أخذت من اللغة العربية الواسعة واستخدمت في مجال مخالف لما اعتاد أن يستخدمه السوريون ، مثلا يقولون : (نروح نحوص) و الفعل (نروح) يستخدم في سوريا من فعل (راح) ، و (نحوص) بمعني نتجول و هو مأخوذ من الفعل (حاص) . و يستخدم أيضا في لهجتنا السورية فنقول : (حاج نحوص) ، وكذلك يقولون (نروح نحوت) و فعل (نحوت) مأخوذ من الحوت أي نروح لصيد السمك أو الحوت »[2] .

لكن عبد العزيز التويجري لم يوافق أوزون في فكرة التخلي عن العامية حيث يقول : (كما لم يعد مقبولا أن يتم الاعتماد فيه – يقصد به تطور العصر – على لغة أجنبية أو لهجة عامية)[3] . يحاول التويجري القول بأن تطور العصر يستدعي و يتطلب تطور اللغة الفصحى و ليس تبني لهجة عامية أو لغة أجنبية تزيد الطين بلة ثم يضيف أوزون قائلا : « التدهور هو ما حدث للغتنا العربية – للأسف – و الإنسان هو الذي يحيي اللغة و هو الذي يميتها وليس العكس ، و العلاقة بين الاثنين – الإنسان و اللغة – علاقة حية متطورة، فكم من مفردات توقف استعمالها في لغتنا العربية – فعل (ألت) مثلا في القرآن الكريم – و كم من مفردات ولدت و عاشت و ترعرعت و هي أكثر من أن تحصى . إن العلاقة الحية بين الإنسان و اللغة تستند إلى الفهم و العقل ، و عليه فهي تقوم على العقلانية و المنطق و

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 16 – 17 .
[2] نفسه ، ص : 17 .
[3] عبد العزيز بن عثمان التويجري ، حاضر اللغة العربية ، ص : 51

لا يمكن بدونهما أن تقوم قائمة للغة بين الناس »[1] .

ثانيا : موقفه من الإعراب :

لقد أشرت سابقا في بداية هذا الفصل إلى أن زكريا أوزون يتقاطع في بعض النقاط مع من سبقه من المجددين و المصلحين ، و من بين هذه النقاط المشتركة المطالبة بإسقاط الإعراب ، حيث نجد هذا المبدأ في أغلب دعوات التجديد ، فابن مضاء كانت أول دعواه التخلي عن ظاهرة الإعراب ، و تأثر به شوقي ضيف في العصر الحديث و جنح إلى ما دعا إليه ابن مضاء ، و لم يختلف أوزون كثيرا عن سابقيه فهو الآخر كذلك ندد و أكد على التخلي عن الإعراب . حتى و إن كان الإعراب في أبسط معانيه الإفصاح و الإبانة . هل اتبع القرآن الكريم قواعد اللغة العربية ؟ و هو سؤال هام جدا وخطير جدا و حساس جدا ، سؤال طرحه أوزون في بدايات كتابه يريد به تحديد الغاية من وضع الإعراب ، فإن كان الإعراب قد وضع لحفظ القرآن الكريم ، فكيف نجد أن هنالك العديد من الآيات القرآنية التي تخالف القواعد النحوية جملة وتفصيلا . أي أن الإعراب لا يكفي و لن يغني عن الفهم التام للنص فمثلا في الآية التالية من الذكر الحكيم : { لَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ...} (سورة البقرة ، الآية : 282) .

يعرب النحاة (ما) بعد (إذا) زائدة ، ولهم قاعدة في ذلك ... ألا أدلك على شيء فيه فائدة : (ما) بعد (إذا) زائدة ، إذا نحويا يمكن إسقاط (ما) بعد (إذا) في قوله تعالى فهي زائدة ، لكن حاشى لله أن يكون في كلامه زيادة أو حشو فهو الحق و كلماته الحق[2] .

من خلال هذا الاستعراض المبسط ، و من خلال كلام أوزون يمكن تحديد موقفه من الإعراب ، إنه يدعو و يشير إلى إسقاط القواعد الإعرابية ، و يشير إلى أن العامية خالية من كل هذا التعقيد ، و مثاله عن ذلك : أنه ليستوي عند أوزون إن قلت : كان أحمدُ فائزاً

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 14 .

[2] نفسه ، ص : 23 .

أو قلت : كان أحمدَ فائز

أو قلت : كان أحمدُ فائز

أو قلت : كان أحمدْ فائزْ ؛ فالمطلوب و المدلول وصل إلى العقل و لا حاجة بي إلى رفع أو نصب أو جر الأسماء لأفهم ما أريد ، و هو يحدث فعلاً في حوارنا اليومي باللهجة العامية[1] .

و من الذين وافقوا أوزون في فكرة التخلي عن الإعراب الدكتور أنيس فريحة في كتابه (نحو عربية ميسرة) حيث عقد فصلين في كتابه هذا تحت عنوان (فقدان الإعراب) و (سقوط الإعراب) ، ثم يخلص الدكتور من رأيه هذا نتيجة مؤداها أن استعمال العامية أمر محتوم طبيعي ، لأنها لهجة حية نامية و متطورة ، يقول : « إن الإعراب عقبة في سبيل التفكير ، ذلك مما لا شك فيه ، و سقوطه من اللهجة المحلية – يقصد العامية – خطوة هامة نحو تيسير الكلام حتى يصبح الكلام طريقا ممهدا للفكر . كما كان sapir يسمي اللغة في محاضراته علينا thought groves أي أخاديد لمجرى الفكر ، فإنني لم ألحظ مصرياً أو عراقياً أو سورياً تردد أو تلعثم أو توقف عن الكلام هنيهة ليرى إذا كانت هذه الكلمة بضمة في آخرها أو فتحة أو كسرة أو إذا كانت حركة البناء واحدة أو مثناة أو إذا كانت – على سبيل المثال – مساجُد أو مساجدٌ أو مساجدَ أو مساجداً أو مساجدٍ . جميع هذه الاعتبارات سقطت من لغة الكلام لأنها ليست ضرورية للفهم أو الإفهام ، الكلمة هي (مساجد) و يفهمها كل عربي سواء أكانت معربة أم غير معربة ، منونة أم غير منونة ». لكن الدكتور سليمان أحمد ياقوت عارض فكرة التخلي عن الإعراب و نجد ذلك في كتابه : (ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم) ، حيث يقول : « هذه دعوة تهدف إلى تقويض دعائم اللغة الفصحى و إزالة ركن قوي من أركان المقومات الأساسية للعرب و الإسلام ، و نحن في بحثنا هنا – يقصد به كتابه – لن نصطنع الصراخ

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 32 .

و النبرة العالية في الدفاع عن الإعراب ، ثم أسلوب الوعظ و الإرشاد حتى يتمسك الناس بالإعراب في لغتهم فليس هذا من سمات البحث العلمي المبني على عرض الدعاوى دون انفعال ، ثم تمحيصها و بيان زيفها بالأدلة و البراهين المقنعة ، فهذا أجدى و أكثر إقناعا من الصراخ و الانفعال »[1] .

ثالثا : موقفه من النحو و النحاة :

لقد كان موقف أوزون تجاه النحو واضحا منذ البداية ، ففي أول صفحات كتابه أرجع السبب وراء تخلف اللغة العربية إلى أمرين أساسيين أحدهما علم النحو ، يقول : « أما لغتنا العربية المقعدة فبقيت جامدة لا بل تراجعت عالميا و لم يعد يهتم بها ، حتى أهلها و السبب في ذلك يعود – برأينا – إلى عنصرين أساسيين : أولهما : علم النحو العربي ، و ثانيهما : الاشتقاق الغوي من جذور الكلمة العربية لاستيعاب المفردات و المصطلحات الجديدة »[2] ، كما أشار إلى أنه نقد علم النحو معتمدا في ذلك على تصنيف النحاة نفسهم ، ثم يعقب أوزون قائلا : « لا أعلم لماذا كنت أتردد في نقد النحو العربي و ينتابني الخوف أحيانا ... ألأن السادة العلماء الأفاضل و من بعدهم النحاة قد ربطوه بالقرآن الكريم ؟ فجعلوه كالقرآن لايحق لأحد نقده أو معارضته »[3] .

كما أشار أوزون إلى أن سيبويه قد أخفق و لم يتمكن من التحكم في النحو و لم يتمكن من عقلنته ، و فسر السبب ببساطة يعود إلى أن سيبويه – كونه فارسي الأصل – قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت كي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللغة العربية – لغة العلم و المعرفة آنذاك – لذلك فقد انصب اهتمام سيبويه على النقل و على حركة أواخر الكلمات . وجاء للأسف من بعده بعض العرب ليعتمدوا تلك القواعد و ليعتبروها قواعد لغتهم و قرآنهم،

[1] أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1994 ، ص : 35 – 37 .

[2] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 11 .

[3] نفسه ، ص : 13 .

و أخذوا يعملون العقل في إيجاد التخاريج لما يشذ عما جاء به سيبويه ، عوضا عن إعمال العقل في إيجاد البديل النافع ، المنطقي ، فتأثير الزمن مثلا عند سيبويه في الأفعال غائب و الفعل في الزمن الحاضر سمي بالفعل المضارع لأنه يضارع الاسم في حركاته)[1] .

من خلال ما سبق ذكره نخلص إلى أن أوزون قد وجد طريقه لنقد النحو ، حتى و إن كان مترددا في البداية و يرجع ذلك – في نظرنا – لسببين أساسيين أولهما : أنه لم يكن متأكدا مما إذا كان نقد النحو و النحاة سيؤدي إلى نتيجة ملموسة على أرض الواقع أم أن ثورته ستلاقي مصير ثورة ابن مضاء القرطبي قبله حيث كانت بمثابة زوبعة في فنجان و سرعان ما نسيت و طواها الزمن كما يُطوى الكتاب ، و السبب الثاني : أن أوزون كان يفتقد المنهج اللازم في دراسة هذا الموضوع ، فلكي تنقد سيبويه و فكره النحوي ، وجب عليك أن تتسلح بما يملكه سيبويه نفسه ، وهو العقل الرياضي النحوي ، و المرونة اللازمة للترحال و السفر عبر أبواب النحو من باب آخر . لكنه في النهاية كما قلنا وجد طريقه ، و أنتج هذا العمل الذي بين يدينا اليوم ، لقد سألت أوزون عبر موقع التواصل الاجتماعي " تويتر" عما إذا كان قد اطلع على كتاب سيبويه (الكتاب) فكانت إجابته كالآتي وأقتبس من كلامه: (طبعا اطلعت عليه ولكني لم أضعه في المراجع لأنه كتاب بلا عنوان لذلك سموه الكتاب و قصته طويلة أضن أن من أملاه عليه معلمه الفراهيدي) و سأرفق للبحث مستندا مصورا يوضح الحوار الذي دار بيننا .

لكن لنتوقف لحظة و لنسأل أنفسنا ؛ كيف كانت لغتنا العربية تَدَّبلي في مواجهة العصر لولا النحو ؟ أو مهلا لنتخيل لغتنا العربية العريقة دون نحو أو قواعد تحكمها الوضع ليس بالهين كما يتصور البعض ، فهم يتصرفون كما يحلو لهم يضيفون قواعد و يغيرون قواعد بل حتى أنهم يلغون بعضها ، و دون تلك القواعد كف سيكون واقع العربية اليوم ؟ أسئلة لابد من الإجابة عنها .

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 18 .

رابعا : موقفه من التخريجات النحوية .

لقد عقد أوزون فصلاً في كتابه سماه " شواهد وتخريجات نحوية " ، هو فصل تحدث فيه عن التخريجات عند أهل اللغة و النحاة ، حيث قام باستعراض بعض الشواهد من القرآن الكريم ، محاولا الحكم على القواعد النحوية و صحة تطبيقها .

– الشواهد التي استخدمها أوزون :

قال تعالى : { لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ } : (سورة البقرة ، الآية : 177) .

و قال تعالى في نفس السورة : { وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا } (سورة البقرة ، الآية : 189) .

ثم أشار في الآيتين السابقتين إلى أن كلمة (البر) منصوبة في الآية الأولى بينما هي مرفوعة في الآية الثانية ، ثم قال : « و من العلوم أن (ليس) فعل ماض ناقص – حسب تصنيفهم – يعمل عمل كان و أخواتها فيرفع الاسم الأول (البر) و ينصب الثاني ، إلا أن ذلك لم يتحقق في الآية الأولى فالبر كما نرى منصوبة ، لذلك أوجد النحاة تخريجة » .[1]

ثم يحلل هذه التخريجة كما يلي :

البر : خبر ليس مقدم بالفتحة الظاهرة على آخره (و جملة أن تولوا) في تأويل مصدر محله رفع اسم ليس و التقدير : ليس توليتكم وجوهكم البَر كله . ثم يطلب من القارئ أن يلاحظ المغالطة العجيبة المتمثلة في تقدم الخبر ، و يعلق على هذا الأمر قائلا : (وجدوها منصوبة بعد ليس ، فلم يجدوا حلاً سوى اعتبارها خبر (ليس) مقدما و المضحك بعد ذلك أنهم خلقوا مكانا لجملة في الإعراب لم نعرفه من قبل أو لنقل أنهم لم يذكروه في حالات الجمل التي لها محل من الإعراب ، فنحن نعلم أن الجملة يمكن أن تقع في محل رفع خبر

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 120 .

و ننصب خبر (كان) أو رفع خبر (إن) و لكن أن تكون في محل رفع اسم ليس فهي قضية جديدة)[1] .

ثم ينتقل إلى آية أخرى من سورة البقرة ، يقول تعالى : { وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ } (سورة البقرة ،الآية : 154).

ثم يشير إلى أن كلمة (أموات) مرفوعة في حين أنه يفترض فيها أن تكون منصوبة ؛ لأنها مفعول به للفعل تقولوا كما يفترض أن تأتي بصيغة المفرد لأنه عز وجل يقول :{ لمن يقتل في سبيل الله } (صيغة مفرد) . ثم يدعم قوله بما سماه تخريجات السادة النحاة : و هي متمثلة في قول العكبري على هذه الآية من كتابه (إملاء ما من به الرحمن) .

يقول العكبري : قوله تعالى : (أموات) جمع على معنى من ، و أفرد يقتل على لفظ من ولو جاء ميت كان فصيحا و هو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أي هم أموات (بل أحياء) أي بل قولوا هم أحياء ، لمن يقتل في سبيل الله (أموات) في موضع نصب بقوله: و لا تقولوا لأنه محكي ، و (بل) لا تدخل في الحكاية هنا (و لكن لا تشعرون) المفعول هنا محذوف و تقديره لا تشعرون بحياتها – انتهى – .

يستنتج أوزون من المقطع السابق ثلاث نقاط وهي :

1/ استنكار غير مباشر و مبطن لاستخدام صيغة الجمع (أموات) مع المفرد (لن يقتل) و الدليل قوله :لو جاء ميتاً كان فصيحا .

2/ استخدام كلمة إضافة وهمية و هي الضمير (هم) ليبرر الرفع في كلمة (أموات) عوضا عن (هم أموات) و نحن نقول (أموات) لا تعادل (هم أموات) أبدا ، والقرآن الكريم هو من عند عزيز مقتدر أي أنه ليس في حاجة إلى إضافات بل هو في حاجة إلى فهم وتفكر .

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 120 .

3/ تكرار استخدام ضمير وهمي إضافي في قول بل (هم أحياء) و إضافة الفعل (قولوا) و هكذا فإن (بل أحياء) تعادل عنده (بل قولوا هم أحياء)[1] .

لا نحتاج لذكاء خارق لاستنتاج موقف أوزون من " التخريجات النحوية " فمن خلال بعض العبارات التي استخدمها في طرحه هذا ، مثل عبارة : (حسب تصنيفهم ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، أوجد النحاة تخريجة ، المغالطة العجيبة ، و المضحك ، فلم يجدوا حلاً ، فهي قضية جديدة ، في حين أنه يفترض) ، كل هذه العبارات تدل على نوع من القطيعة و الرفض ، و كلمة (تخريجة) في حد ذاتها دليل على أن صاحبها قد حوصر في مكان لا مهرب منه فيصنع له منفذاً أو مخرجاً حتى و إن كان ذلك المنفذ غير منطقي و غير مبرر، فتلك التخريجات اعتباطية في نظر أوزون و تحتاج إلى عرضها على ساحة المنطق و الواقع .

كانت تلك لمحة عن آراء و منطلقات زكريا أوزون التجديدية في كتابه " جناية سيبويه " .أما الآن نمر لإلقاء نظرة على محتويات و تقسيمات هذا الكتاب .

المبحث الثاني : نظرة في كتاب جناية سيبويه الأبواب و التقسيمات :

لقد أحدث كتاب " جناية سيبويه " ضجة كبيرة و ردود فعل متناقضة من حيث الرفض و القبول ، كتاب يزرع الشك حتى في نفوس الموقنين و الُمسَلِمينَ بحتمية و ضرورة النحو ، كتاب مختلف عن سابقيه لا من حيث المضمون و لا من حيث الطريقة ، تتخلله نوع من النرجسية الفكرية و العلمية ، لا نقول أن صاحبه قد أصاب أو أخطئ ، فحتى الساعة المعطلة تصيب الوقت مرتين في اليوم ، نحن لا نحاول أن نكرر لأوزون جهده و تعبه أو نحكم عليه هكذا من لاشيء أو من العدم ، بقى كتابه جهداً و الجهود تقاس ، قد يستحسنه البعض ، و قد يبغضه البعض ، لكلِ وجهة نظر ، لقد استخدم فيه أوزون طريقة نفي و إثبات لأفكاره تمثلت في نوع من المنولوج الداخلي حيث كان يطرح الأسئلة على نفسه

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 121 .

بشراسة و يجيب عليها كأنه وضع النحو في راحة يده ، و كأنه يحاول بهذه الطريقة أن يلم بشتى جوانب الموضوع حتى لا يترك لناقديه فكرة الوصول إليه ، ففي نظره أن السحر انقلب على الساحر ، أي أن النحو خذل حتى من أوجدوه وانقلب عليهم ، فهو استخدم النحو لنقد النحو ، واستخدم منطق النحاة لنقد النحاة ، كما تبقى فكرة الرفض و القبول لهكذا عمل نسبية فلكل منطلقاته و لكل خلفياته . بعد الكلام عن صدى كتاب جناية سيبويه نمر الآن للحديث عن الكتاب من حيث شكله الخارجي و مضمونه .

إن أول ما يصادف اهتمامنا في الكتاب هو عنوانه ، بغض النظر عن الجوانب الأخرى و بغض النظر عن المؤلف نفسه ، لذا كان من الضروري التعريف بالعنوان و تحليل المصطلحات الواردة فيه ، وعنوان الكتاب المراد دراسته و التعريف به في هذا العمل هو : جناية سيبويه الرفض التام لما في النحو من أوهام .

شرح مصطلحات العنوان :

جناية : و يقصد بها : جنى الشخص : أذنب وارتكب جرما ، جنى جناية ارتكب ذنباً[1].

سيبويه : و يقصد به : و يقصد به إمام النحاة و شيخهم الأول ، و مؤسس علم النحو.

الرفض التام : و يقصد بها : رفض الشيء ، تركه ، جانبه و لم يقبله رفض بجفاء و نفي[2].

لما في النحو : و يقصد بها : ما يوجد داخل النحو وما هو متكون ومرتكب منه .

من أوهام : ويقصد بها : اعتقاد خاطئ يؤمن به المرء بقوة بالرغم من عدم وجود أدلة عليه أوهم فلاناً : أوقعهفي الوهم و أعطاه مظهراً خادعاً [3].

و لا شك أن ثاني ما يهمنا بعد العنوان أو بعد الموضوع هو المؤلف ، و هو الذي تنسب إليه تلك الأفكار و المقاربات من خلال العنوان بل من خلال الكتاب كله ، و قد سبق لنا أن تحدثنا عن زكريا أوزون و قدمناه في بداية هذا الفصل .

[1] أحمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، ص : 408 .

[2] نفسه ، ص : 915 .

[3] نفسه ، ص : 2501 .

الكتاب متوسط الحجم ينتهي ترقيمه عند الصفحة 176 ، مغلف تغليف عاديا ، طبع من طرف رياض الريس للطباعة ببيروت لبنان ، و حسب المؤلف فإن الهدف منه هو محاولة إصلاح و تجديد النحو العربي ، و قد حاول أوزون معالجة ودراسة الإشكالية التالية :

محاولة إصلاح و تيسير النحو العربي و محاولة إظهار غياب المحاكمة السليمة في قواعد النحو العربي بأسلوب يختلف عن أسلوب القدماء و تراكيبهم و مصطلحاتهم مع توخي الإيجاز و التبسيط .

من المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه هذا هي : القرآن الكريم و كتاب اللؤلؤ و المرجان فيما اتفق عليه الشيخان إماما المحدثين ، وكتاب مغني اللبيب من تأليف جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري ، و كذلك كتاب إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن للعكبري ، و كتاب النحو الواضح في قواعد اللغة العربية من تأليف على الجارم و مصطفى أمين ، كتاب النحو العربي شواهده و مقدماته للدكتور أحمد ماهر البقري ، و كذلك كتاب شرح ألفية بن مالك لبن الناظم ، و كتاب إعراب الكلمات و التراكيب المشكلة في الأساليب العربية للدكتور شوقي ضيف ، وكتاب الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية للدكتور ميشال زكريا ، قضايا نحوية و صرفية للدكتور ناصر حسين علي ، و كتاب نظرية النظم للدكتور صالح بالعيد ، و قواعد النحو و الصرف و الإملاء لحياة علي الحسيني ، كذلك كتاب بيضة الديك ليوسف الصيداوي ، و كتاب المنجد في الإعراب و القواعد لصاحبه صالح ساسا و كتب القواعد لصفوف المرحلة الإعدادية و الثانوية في الجمهورية العربية السورية عام (1999 – 2000) و آخرها كتاب English Grammar in use Raumond Murply (قواعد اللغة الانجليزية في الولايات المتحدة الأمريكية لكاتبه ريموند مورفي) ، كتب أثبتتها كلها في قائمة المصادر المراجع[1] .

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 175 – 176 .

و قد ناقش الكاتب الكثير من النقاط ، ومنها : ما أنجزه سيبويه و من بعده من النحويين و تابعيهم و تابعي تابعيهم ، كما تناول باب الكلمات و الجمل في النحو ، و قد كان ذلك بصورة مقتبضة جدا فيما يخص التعامل مع الكتب النحوية و كيفية معالجته للمادة النحوية داخلها مع نوع من الشذوذ في القواعد فهو ركز فقط على الحالات الشاذة في القواعد النحوية و تجنب الاستطراد في القواعد .

كما ناقش الكتابات السابقة حول النحو ، و بين الميزات التي ينفرد بها عمله ، وهو أن هذا الكتاب – جناية سيبويه – يمكن أن يكون كتابا نقديا و تعليميا بآن واحد[1] ، بينما معظم الدراسات السابقة كونت نسيجا متكاملا يعني بالجوانب العامة للنحو من الجانب النظري فقط في إطار التسلسل الزمني للأحداث و الوقائع ، بينما هذا العمل محاولة في التعمق في الخصوصيات القاعدية النحوية وصلة هذه الجوانب بعضها ببعض .

كما تعرض الباحث إلى باب الاسم ، إلا أن ذلك لم يكن إلا تحليل واستعراض لما جاء في كتب النحو بصفة عامة ، حيث تطرق الباحث إلى المرفوعات و المنصوبات والمجرورات من الأسماء ، كما تكلم عن الأفعال الماضية منها و المضارعة و أفعال الأمر و الأفعال الناقصة ، كما تكلم أيضا عن الحروف تحت عنوان الحرف تكلم عن العديد من الحروف و على رأسها حروف الجر كما ركز الباحث أيضا على غياب المحاكمة المنطقية في وضع القواعد النحوية .

كما حاول توضيح و تبيين المغالطات الموجودة في القواعد النحوية ، مع إدراج بعض الشواهد من القرآن الكريم و بعض التراكيب المستخدمة في اللهجة العامية . كما تكلم عن إمكانية واحتمال إسقاط اللغة الفصحى و تغييرها بالعامية ، لأن الإنسان يفكر يتكلم يتعامل بالعامية بعيدا عن اللغة لعربية الفصحى .

لقد قسم أوزون كتابه إلى خمسة فصول تسبقها مقدمة و تتلوها خاتمة تحوي النتائج المتحصل عليها إثر الدراسة ، فجاء الفصل الأول بعنوان : (زبدة الكتاب في بدايته) ،

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 12 .

حيث تكلم فيه الكاتب عن تردده و خوفه من نقد النحو العربي ، كما تكلم عن تقديس النحاة للنحو و جعله كالقرآن لا يمكن المساس به ، ثم شرع يعرف النحو ، فقال عنه : « هو علم تعرف به حركة الحرف الأخير من الكلمة باختلاف موضعها من الجملة (فتح ، كسر ، ضم ، سكون) و يلحق به المثنى وجمع المذكر السالم و الأسماء الخمسة و الأفعال الخمسة . و يشكل مع علم الصرف قواعد لغتنا العربية »[1].

ثم أشار إلى أن الناشئة يراعون قواعد النحو أولاً قبل مراعاة المعنى ، فهم مهتمون أن يرفعوا و ينصبوا و يجزموا قبل أن يفهموا ، حتى أنهم يعيدون القرآن مرة أخرى ليستوعبوا المعنى تماماً ، كما أشار إلى أن اللغة كائن حي فهي تعيش و تموت و تتطور .

ثم يطرح مجموعة من الأسئلة و هذه الأسئلة هي :

- السؤال الأول : هل قواعد اللغة العربية منطقية ؟
- السؤال الثاني : هل قواعد اللغة العربية عقلانية ؟
- السؤال الثالث : هل يتقن ناطقو اللغة العربية قواعد لغتهم ؟
- السؤال الرابع : لماذا أخفق و يخفق الطلاب بفهم و تطبيق قواعد النحو العربي ؟
- السؤال الخامس : لماذا نشأت اللهجات العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي ؟
- السؤال السادس : هل نجح سيبويه و أتباعه في عقلنة أرجاء الوطن العربي ؟
- السؤال السابع : هل مفردات أجدادنا العرب القدامى كافية ؟
- السؤال الثامن : هل اتبع القرآن الكريم قواعد اللغة العربية ؟
- السؤال التاسع : لماذا لم تنتشر لغتنا العربية في أيامنا المعاصرة وتقهقرت ؟[2]

ثم يجيب عن هذه الأسئلة الواحد تلوى الآخر مستنداً إلى شواهد من الحياة اليومية و اللهجة العامية ، كما قام بمقارنة بسيطة بين قواعد اللغة العربية مقابلتها في اللغة الإنجليزية .

أما الفصل الثاني فحمل عنوان : (الكلمات و الجمل) ، و تحدث فيه أوزون عن تقسيم

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 13 .

[2] نفسه ، ص : 14 – 15 .

الكلمة عند أهل اللغة (اسم و فعل و حرف) ، و عن الخلل الموجود في المصطلحات ، و أعطى مثالا عن ذالك : الحرف : وجب استخدام مصطلح الأداة بدل الحرف، فمثلا : (عن) متكونة من حرفين و (إلى) متكونة من ثلاثة حروف . و ذلك كي يتطابق الدال و المدلول[1] ، ثم انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن أنواع الجمل وتكلم عن الجملة الاسمية و عن المبتدأ و الخبر فيها ، و تحدث في هذا الفصل كذلك عن الأفعال الناقصة ، و الأحرف المشبهة بالفعل و تحدث فيه عن الجملة الفعلية و أنواع الفعل فيها و تقسيماته . كما تكلم عن نصب و جزم الأفعال المضارعة .

ثم يأتي الفصل الثالث بعنوان (الاسم) : ناقش فيه فكرة تقسيمات الاسم و أنواعه ، من حيث كونه نكرة أو معرفة .

و من حيث الجمود و الاشتقاق و الاسم المقصور و المنقوص، و المتصرف منه و غير المتصرف ، و المفرد فيه و المثنى و الجمع، و المؤنث منه و المذكر[2] ، ثم يتطرق إلى الحديث عن كل واحد منها بالشرح و التمثيل مبديا رأيه في كل منها .

و يأتي الفصل الرابع بعنوان (الأدوات (الأحرف)) : و درس فيه الكاتب الأحرف مستخدماً مصطلح الأدوات ، و تناول فيه أوزون : الهمزة بحالتيها الاستفهامية و الندائية . و درس الحرف (إذا) بأوجهها الثلاثة ؛ الظرف المتضمن و الظرف الغير متضمن و الفجائية . كذلك فتح باب (أن) و إنْ المخففة واستشهد فيها بالعديد من الأمثلة و الشواهد اللغوية . كما تكلم عن حرف اللام (لا) مع ذكر حالات استعمالها مع الفعل الماضي و المضارع ، و الحرف (ما) و أشار هنا إلى المشاكل و التخريجات العديدة التي تتبع هذا الحرف . و عن عملها و عدمه في العديد من الحالات ، كما تكلم عن أحرف الجر الأصلية منها و الزائدة ، و كان آخر ما بحثه في هذا الفصل أدوات الاستفهام .

و كان الفصل الخامس بعنوان (إعراب الجمل) : و درس فيه الجملة الخبرية و الجملة

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 25 .
[2] نفسه ، ص : 57 .

الوصفية ، و كذلك الجملة الواقعة في محل جر بالإضافة ، و الجملة المقترنة بالفاء و إذا الفجائية ، و كذلك جملة مقول القول ، و كان الفصل السادس تحتت عنوان (شواهد و تخريجات نحوية) ، و حاول الكاتب هنا الإشارة إلى اللامنطقية التي تتخلل أبواب النحو و قواعده، و تكلم عن عدم دقة الكثير من القواعد لنحوية و مخالفتها للقرآن الكريم ، كما تكلم عن تخريجات النحاة و أهل اللغة ، مدعِّما أقواله بشواهد من القرآن الكريم و اللغة العربية ، و آخر هذه الفصول الفصل السابع تحت عنوان (بين الماضي و الحاضر) ، حيث تكلم فيه أوزون عن ما سماه عقدة القديم و كونها مشكلة الأمة العربية اليوم ، و إلى أين أوصلتنا مشكلة تقديس القديم في عصرنا الحالي و تكلم على من سماهم حماة الديار النحاة الذين يدافعون عن القديم و يقدسونه .

و أشار إلى أن القراء سينقسمون إلى ثلاث زمر : الزمرة الأولى : و تشمل طلاب التحصيل العلمي العالي و كبار المثقفين الذين سيؤيدون أبحاث الكتاب و الأفكار المطروحة فيه .

الزمرة الثانية : و تشمل أصحاب الاختصاص : الذين سيقرون بوجود ثغرات و إشكاليات في النحو العربي ، أما الزمرة الثالثة ، فتشمل أصحاب الاختصاص الذين آمنوا بالوهم و الخيال أصحاب الجار و المجرور و الضمير الوهمي ، وسيرون أن كل ما قدمته ما هو إلا وهم[1].

المبحث الثالث : خلاصة تجربة أوزون التجديدية :

1/ إلغاء العامل في النحو :

لقد أشرنا سابقا إلى موقف أوزون من العامل عندما تحدثنا عن الإعراب ، لكن لم نسهب في الحديث عنه و لم نفرده بالبحث و التحميص ؛ كون العامل أصل من أصول النحو العربي، و قد أستعمل في تفسير بنية الكلام العربي ، كما أستعمل للكشف عن العلائق بين أجزاء الجملة العربية ، و لا يوجد كتاب نحوي إلا و يحمل في طياته أراء و مواضيع تخص العامل اللغوي ، لكن المحدثين نظروا للعامل نظرة سلبية ، و تسلحوا كل التسلح لمحاربته و

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، 169 – 170 .

إسقاطه ، فابن مضاء قديماً و شوقي ضيف و مصطفى إبراهيم حديثا و غيرهم الكثير من الدارسين في أزمنة مختلفة كلهم دعوا للقضاء على العامل في كتبهم ، فما هو العامل في النحو ؟ و هل هو بهذه الخطورة التي ثار من أجلها الثائرون ؟

فهم سيبويه للعامل :

إن المتأمل في كتاب سيبويه (الكتاب) يدرك حتما أن سيبويه مثله مثل غيره من النحاة الذين عاصروه ، حين ذكرهم للعامل فهم لا يعنون به ما نعرفه اليوم عن العامل : أي تأثير الحركات الإعرابية في المعنى ، بل يستعملون المصطلح بشكل عام يقصدون به عمل الكلمات و التغيير الذي تحدثه الكلمة في الكلمة أو الحرف في الكلمة بصفة عامة ، و هذه بعض مواطن ذكر مصطلح العامل و العمل في كتاب سيبويه :

– "فحرف الاستفهام لا يُفصلُ به العامل و المعمول ، ثم يكونُ على حاله إذا جاءت الألف أولا ، و إنما يدخل على الخبر "[1] .

– " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها ، كعمل الفعل فيما بعده ... و زعم الخليل أنها عملتْ عملين : الرفع و النصب "[2] .

– " و قال الخليل : إنما لا تعمل فيما بعدها ، كما أن أُرى إذا كانت لغوا لم تعمل "[3] .

– " و علّته أن ما عَمِلَ في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء ، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبُ هـا أو يجزُمها لا يعملُ في الأسملء ، و كينونتُها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسَمكينونتُه مبتدأً[4] " .

مما سبق نستنتج أن مفهوم العامل عند سيبويه لا يتعدى فكرة تأثير الكلمات في بعضها البعض ، أي تأثير كل كلمة في ما قبلها أو ما بعدها من الكلمات .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني ، دار النشر مكتبة الخانجي ، ط 3 ، القاهرة ، مصر، 1988 ، ص : 1 / 128 .

[2] نفسه ، ص : 2 / 131 .

[3] نفسه ، ص : 2 / 138 .

[4] نفسه ، ص : 3 / 10 .

و قد رد ابن مضاء على سيبويه في هذا الشأن قائلا : « و أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا و شرعا ، لا يقول به أحد من العقلاء »، و قال : « إن الفاعل إما أن يكون فعلاً بإرادة أو بطبع ، و العوامل النحوية لا تفعل لا بإرادة و لا بطبع ، لذلك لم يقل بعملها عامل» ، و يعلق الدكتور بهاء الدين عبد الرحمان على فهم ابن مضاء للعامل عند سيبويه و ابن جني قائلا : « و لا أدري كيف فهم ابن مضاء كلام النحويين ، و كلام ابن جني فلا خلاف بين سيبويه و بين ابن جني في مفهوم العامل – كون ابن مضاء وافق ابن جني و رفض فكرة سيبويه و الخليل – فنسبه الرفع و النصب و الجر للمتكلم يصرح به سيبويه في كلامه كثير ، و كلاهما يرى أن المتكلم ليس حرا في رفع الكلمات و نصبها و جرها ، و إنما يتبع في ذلك عرفاً لغوياً مبنيا على مفهوم العامل أصلا »[1] ؛ لكننا نعلم مسبقا موقف ابن مضاء من العامل النحوي لذلك لا داعي للتطويل في الحديث .

لكن فكرة العامل في العصر الحديث أخذت بعداً آخر يختلف عن المفهوم القديم ؛ فقد تحولت من تأثير الكلمات فيما بينها إلى ربطها بأواخر الكلم ، حتى أنها أصبحت نظرية مستقلة تدعى (نظرية العامل) ، و العامل في اصطلاح النحويين هو : ما أوجب كون آخرالكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً [2].

لكن أوزون عارض هذا الرأي ، و رض فكرة أن تحدد أواخر الكلمات المعاني و أشار إلى أن القارئ أصبح يهتم بالشكل أكثر من اهتمامه بالمعاني المراد إيصالها ؛ نجده يقول :

« إننا نجد أن كثيرا منا يقرأ النص العربي مراعياً قواعد النحو أولا ثم المعنى ،فهو مهتم بأن يرفع و ينصب و يجزم قبل أن يفهم ، و هناك من يعود ليقرأ النص قراءة صامتة بعد قراءته الجهرية ليستوعب المعنى تماماً ، أي أن الشكل أساس القراءة الصحيحة ثم يأتي بعد ذلك المضمون الذي كثيرا ما نطوعه غصباً عنه ليخضع لقواعد النحو »[3] .

---

[1] بهاء الدين عبد الرحمان ، الموازنة بين نظرية العامل و نظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي ، ص : 653 .

[2] عبد القاهر الجرجاني ، العوامل النحوية في أصول علم العربية ، تح : البدراوي زهران ، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة مصر ، 1988 ، ص : 73 .

[3] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 13 .

و لقد أشار إلى أن سيبويه قد ربط تحديد المعاني النحوية بترقب و تتبع أواخر الكلمات متناسيا أهمية المعنى يقول : « لقد انصب اهتمام سيبويه على النقل و على حركة أواخر الكلمات و جاء للأسف من بعده بعض العرب ليعتمدوا تلك القواعد و يعتبروها قواعد لغتهم و قرآنهم »[1].

إن من يقرأ كتاب (جناية سيبويه) يدرك حتماً أن أوزون ضد فكرة العامل في اللغة ؛ كون العوامل تحدث الإعراب هو المشكل الرئيسي للغة في نظره و هو الدافع الأساسي الذي دفع بأوزون إلى تأليف هذا الكتاب فنقده للنحو نابع من نقده للإعراب الذي تحدثه العوامل .

2/ إلغاء مبدأ الاشتقاق اللغوي :

قبل حديثنا عن نظرة أوزون للاشتقاق اللغوي ، سنقوم بتحديد مفهومه أولا ، تكلم السيوطي في كتابه المزهر عن الاشتقاق فقال : « أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى و مادة أصلية ، و هيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل ، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة ، كضارب من ضرب ، و حِذْر من حَذِر »[2] .

أما مبدأ الاشتقاق فهو : الكلمة التي اشتقت أو أخذت منها الكلمات الأخر ، و التي في رأي علماء اللغة أصل الاشتقاق و مصدره ، كمادة (ك ت ب) – مثلا – حيث أخذ منها – في رأي بعضهم – كتب و يكتب و اكتب و كتابة و كاتب و مكتوب و كتاب ... إلخ[3] .

و يقول الرازي : « الاشتقاق أصغر و أكبر ، فالأصغر كاشتقاق صيغ الماضي و المضارع واسم الفاعل و المفعول و غير ذلك من المصدر .

و الأكبر : هو تقلب اللفظ المركب من الحروف إلى انقلاباته المحتملة ، مثلا اللفظ المركب من ثلاثة أحرف يقبل ستة انقلابات ، لأنه يمكن جعل كل واحد من الحروف الثلاثة أول هذا اللفظ ؛ و على كل من هذه الاحتمالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين ...

---

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 18 .

[2] عبد الهادي الفضلي ، مبدأ الاشتقاق في اللغة العربية ، مجلة النجف ، مطبعة الأداب في النجف الاشرف ، 1387 هـ ، ص : 4 .

[3] نفسه ، ص : 5 .

والمراد من الاشتقاق الواقع في قولهم : هذا اللفظ مشتق من ذلك اللفظ هو الاشتقاق الأصغر غالبا [1]» .

أما سعيد الأفغاني في كتابه (في أصول النحو) فقد عدد أربعة أنواع للاشتقاق اللغوي قال : « حصروه في أنواع أربعة : صغير ، و كبير ، و أكبر ، و كُبار »[2] .

بعد تعريفنا للاشتقاق و ذكر نوعّيه ، نمر الآن للحديث عن موقف أوزون من هذه الظاهرة.

لقد تناول أوزون مبدأ الاشتقاق اللغوي في كتابه و قال عنه أنه أحد سببي تراجع لغتنا العربية و تخلفها ، يقول : « أما لغتنا المقعدة فبقيت جامدة لا بل تراجعت عالميا ... و السبب في ذلك يعود – برأينا – إلى عنصرين أساسيين أولهما علم النحو العربي ، و ثانيهما الاشتقاق اللغوي من جذور الكلمة العربية لاستيعاب المفردات و المصطلحات الجديدة »[3] .

و في نفس السياق يقول :« كما تم استعراض مشكلة الاشتقاق اللغوي بشكل موجز و مبسط واقترحت الحلول الممكنة لها ... » [4] ؛ إذ أنه يرى أن الاشتقاق مشكلة لابد من التخلص منها. ثم يعود ليؤكد رأيه في هذا الأمر بقوله : « إن غناء لغتنا بمفردات و مصطلحات من لغات أخرى و التوقف و الامتناع عن محاولة الاشتقاق اللغوي من جذور الكلمة العربية سيؤدي إلى تطويرها و إلى مواكبة أهلها لآفاق العلم و المعرفة و حسبنا بالقرآن الكريم إماماً حيث استخدمت فيه مفردات غير عربية كثيرة (سندس – استبرق – سرادق ...) و بقي بلسان عربي مبين »[5] .

في حين يرى أوزون أن الاشتقاق اللغوي هو مشكلة اللغة ،هنالك غيره من يرى أن الاشتقاق في اللغة هو أحد الأسباب التي أدت إلى نماء و ثراء اللغة العربية ، حتى أن هنالك من عدد فوائد هذه الظاهرة ؛ يقول الدكتور مصطفى جواد : « إن الاشتقاق هو العون الأكبر و

---

[1] عبد الملك بن قريب الأصمعي ، كتاب الاشتقاق ، تح : محمد آل ياسين ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، العراق ، 1968 ، ص : 3 .

[2] سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، دمشق ، سوريا ، 1994 ، ص : 130 .

[3] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 11 .

[4] نفسه ، ص : 12 .

[5] نفسه ، ص : 162 .

الملاذ الأقرب للغة العربية اليوم في إعداد المصطلحات العلمية و الفنية و الأدبية، فينبغي الاستفادة من جميع ألوانه الواضحة و أبوابه الواسعة » ، و قال الأمير مصطفى الشهابي في كتابه (المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم و الحديث) : « إن باب الاشتقاق واسع ، و إن فيه مجالا لتنمية اللغة ، و لاسيما بالمصطلحات العلمية »[1] .

3/ إعادة النظر في مفهوم الكلمات و الجمل :

لقد شرع أوزون في هذا الباب بذكر أقسام الكلمة في العربية ؛ مشيراً إلى أنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع : اسم و فعل و حرف ، معترضاً على مصطلح الحرف ، مشيرا إلى أنه يجب استبدال هذا المصطلح ب (الأداة) ، لأن (عن) مؤلفة من حرفين و ليست حرفا واحداً ، و (إلى) مؤلفة من ثلاثة أحرف ... و هكذا ، لكننا سنتناول باب الحروف فيما هو قادم بحول الله .

و إذا نظرنا إلى تقسيم سيبويه للكلم فنجد أنه هو نفسه تقسيم أوزون للكلمة ، لكن أوزون استخدم مصطلح الكلمة ؛ ربما في إشارة منه إلى رفضه مصطلح الكلم ، يقول سيبويه تحت باب علم ما الكلم من العربية : «الكَلِم : اسٌم ، و فِعْلٌ ، و حَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل » [2] .

وقد عرج أوزون على العديد من المفاهيم التي – في نظره – هي في حاجة إلى إعادة نظر و إصلاح و من بين هذه المواضيع نذكر :

3-1 : الجملة الاسمية :

تنقسم الجملة في العربية إلى اسمية و فعلية ؛ و ذلك وفقا للترتيب التالي : تكون اسمية إن بدأت باسم صريح (كزيد قائم) أو مؤول نحو (و أن تصوموا خير لكم) أي صومكم خير لكم أو بوصف رافع لمكتفى به نحو (أقائم الزيدان) أو اسم فعل نحو هيئات العقيق و إذا دخل عليها حرف فلا يغير التسمية سواء غير الإعراب دون المعنى أو غير المعنى دون

[1] عبد الهادي الفضلي ، مبدأ الاشتقاق في اللغة العربية ، ص : 8 .

[2] سيبويه ، الكتاب ، ص : 1 / 12 .

الإعراب أم غيرهما معاً أم لم يغير واحداً منهما ، و الجملة تسمى فعلية إذا بدأت بفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا[1] .

لكن ما شد انتباه أوزون و أستوقفه هو النوع الأول (الجملة الاسمية) ؛ حيث أعطى أوزون مثالا على هذا النوع : (الطفلُ سعيدٌ) ثم قال أن هذه جملة استوفت شروطها عند أهل اللغة – و هو أمر صحيح – فالطفل اسم معرفة ابتدأنا به الكلام فهو مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ، و سعيد اسم أخبرنا عن المبتدأ فهو خبر مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره[2].

بعد تحليل أوزون لهذا المثال البسيط ، يخلص إلى أن العبارة السابقة تفيد الديمومة و الثبات حيث يغيب فيها تأثير الزمن ودوره ، بمعنى أن الطفل كان سعيداً و هو سعيد الآن و سيبقى سعيداً في المستقبل ، و هذا لا ينطبق على صفات البشر ، و يخلص في النهاية إلى أن مصطلح الجملة الاسمية – إن صح – لا يصلح إلا في المعتقدات و الحقائق العلمية الثابتة كقولنا: (الأرض كروية) فهذه العبارة تشكل حقيقة علمية ثابتة الآن و مستمرة مع تبدل الزمن ، أو عندما نقول: (الله عظيم) فإن تلك العبارة تتسم بالثبات و الديمومة مع مرور الزمن لمن يقر بوجود الله و نحن منهم ؛ فالله كان عظيماً و هو عظيم و سيبقى عظيماً إلى الأبد .

و يعطي أوزون مثالاً آخر عن الجملة الاسمية : (زيدٌ قوي) ، و يشير إلى أن هذا الآخر لا يشكل تركيباً صحيحاً ، لأن تأثير الزمن فيه غائب ، و لا يطابق صفات الإنسان ، فزيد قوي الآن و لكنه كان ضعيفا عندما كان رضيعا و لن يحتفظ بكامل قوته عند الكبر .

من خلال المثالين السابقين دعا أوزون إلى إعادة النظر في مفهوم الجملة الاسمية ، يقول : « مصطلح الجملة الاسمية من حيث الدلالة و المعنى يحتاج إلى إعادة نظر . كما أن تركيب ما يسمى " الجملة الاسمية " يحتاج أيضا إلى إعادة النظر فيه » ، و أردف أوزون

[1] السنواني ، حاشية السنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام ، تح : محمد شمام ، مطبعة النهضة ،ط 2 ، تونس ، 1373 هـ ، ص : 5 – 51 .

[2] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 26 .

بيتا من الشعر الحر لنزار القباني : (سأهرب من لعنة المبتدأ و الخبر) ، كون الجملة الاسمية تتألف من مبتدأ و خبر .

كما تناول أوزون فكرة تعدد الخبر للمبتدأ الواحد في الجملة الاسمية و أبدى اعتراضه عليها، فقام أولا بإحضار جملة اسمية : (خالد قائد بطل لا يهاب الأعداء) ؛ و أعرب مفرداتها على النحو التالي :

خالد : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

قائد : خبر أول مرفوع و علامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

بطل : خبر ثان مرفوع و علامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

أما الجملة (لا يهاب الأعداء) فهي جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث[1] .

و عليه فإننا نرى أن المبتدأ الواحد في تلك الجملة قد أخذ ثلاثة أخبار ، و هنا يتساءل كيف يتعدد الخبر ، فقد أخبرنا عن المبتدأ (خالد) بقائد ، و الاسم بعده فقد وظيفته فلم يعد يخبر عن المبتدأ لأن الاسم قبله سبقه و قام بالمهمة ، و هكذا فإننا نرى أن قبول مبتدأ متعدد الخبر يساهم مع غيره في خلق أم المشاكل في أدبنا العربي[2] .

وآخر أمر عالجه في الجملة الاسمية تعدد المبتدأ عن طريق مثال قدمه : (المدينة شوارعها نظيفة) وهي كذلك جملة اسمية استوفت شروطها عند أهل اللغة . وإعراب مفرداتها على الشكل التالي :

المدينة : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

شوارعها : شوارع مبتدأ ثان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

نظيفة : خبر (شوارع) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره وجملة (شوارعها نظيفة) جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ الأول (المدينة) .

---

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 27 .

[2] نفسه ، ص :28

ويشير إلى أن في تلك الجملة مبتدأين ، وهنا ما لم يتقبله عقل أوزون ، حيث يقول : « المدينة مبتدأ آمنا وصدقنا أما شوارعها فهي مبتدأ ثان ما دمنا قد بدأنا ما يسمى (الجملة الاسمية) باسم واصطلحنا على أن يكون ذلك الاسم في البداية مبتدأ فكيف يكون الاسم بعده مبتدأ ثانيا ؟ وكيف نسمح لأنفسنا أن نسميه مبتدأ ولم نبدأ به »[1].

3-2 الأفعال الناقصة :

تكلم أوزون عن الأفعال الناقصة منطلقا بتعريفها : وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسما خبرها وتشمل كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وسميت ناقصة لأنه لا تتم الجملة معها إلا بمرفوع ومنصوب[2].

لقد أسس أوزون نظرته للفعل الناقص على أمرين أولهما أن مصطلح الأفعال ناقصة ، غير دقيق ، وثانيهما مخالفة القرآن لهذا المصطلح ، ويظهر ذلك من خلال قوله تعالى (سبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) (سورة الروم الآية: 17) ، هنا القرآن خالف صراحة مفهوم الفعل الناقص ، حيث فعل (تمسون) وفعل (تصبحون) تامان حتما (وهما من أخوات كان : أمسى – أصبح) . وكذلك قوله تعالى : (...خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض) (سورة هود الآية :107) ما دامت : فعل تام أيضاً (وهو من أخوات كان). ثم أنتقل إلى (كان) التي قال عنها : الزعيمة كان التي لا أدري لماذا لا تملك آباء أو أجداداً وإنما لها أخوات فنجد أن الله عز وجل يقول : (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) (سورة البقرة الآية : 280) .

كان هنا تامة و ذو : فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة حسب أهل اللغة[3].

ثم يطرح سؤالاً فحواه : هل لنا أن نعرف الفرق بين الفعل التام والناقص ؟ لكنه سرعان ما يجيب ويختم بجوابه أنه ليستوي عنده إن قلت :

كان أحمد فائزاً

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 28

[2] نفسه ، ص : 30

[3] نفسه ، ص : 31 .

أو قلت : كان أحمدَ فائز

أو قلت : كان أحمدُ فائز

أو قلت : كان أحمدْ فائز [1]

هنالك تفسير آ خر لما تفعله (كان) بالمبتدأ و الخبر حين تدخل عليهما ، كان تدخل عل المبتدأ والخبر : ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول[2] وهذا التفسير أكثر منطقية وقبولاً .

3-3 الأحرف المشبهة بالفعل :

وهي أدوات تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها ، وتشمل (إن) وأخواتها . عاد أوزون ليعترض على التسمية (حرف) ؛ حيث يرى بأن (إن) ليت حرف أصلا بل هي أداة لأنها مكونة من ثلاثة أحرف و(لكن) أربعة أحرف وهكذا، أما فكرة تشبهها بالفعل فهذه قضية أخرى ، حيث سأل أوزون كيف يمكن لأداة أن تشبه أو أن تنوب أو أن تصبح فعلا ؟ ثم يرجع السبب لكون حركة أواخر الكلمات هي التي كانت تحكم سيبويه وغيره ممن وصفهم بالمقلدين .

حيث (أن) تشبه الفعل لأنه نصبت الاسم بعدها ، تماما كما يفعل الفعل المتعدي الذي ينصب المفعول به (الاسم) بعده ؛ لذلك جعلوا إن وأخواتها أحرفا مشبهة بالفعل[3].

ووصل في أخر الموضوع للحكم الفاصل في الأحرف المشبهة بالفعل بأنها مواضيع غريبة لا تسمن ولا تغني من جوع وأنه شتان بين أداة (حرف) لا معنى لها بمفردها وبين فعل يدل على حدث معين في زمن معين.

ويعطي مثالا آخر يختم به الحديث عن الأحرف المشبهة بالفعل ، كلمة (خلا) يمكن أن تكون حرف جر (أداة جر) أو فعلا ماضيا ، يقول : (هنا أصبح التجاوز أضخم وأعظم)

---

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص 32

[2] ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ، البسيط في شرح الجمل للزجاجي ، تح : عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ،بيروت ، لبنان ، 1986 ، ص : 699 ،

[3] نفسه ، مرجع سبق ذكره ، ص : 33

ويقصد به أن (خلا) تكون تارة حرفا وتارة أخرى فعلا ، كما في المثالين التاليين : جاء الطلاب خلا طالب : خلا هنا حرف جر أو أداة جر كما سماها هو. ألا كل شيء ما خلا الله باطل : خلا هنا فعل ماض[1].

3-4 الجملة الفعلية :

وهي تتألف عند أهل اللغة من فعل وفاعل ، وقد تناول أوزون ركني الجملة الفعلية بالدراسة والتمثيل لكل عنصر منهما .

الفعل : إن أقدم ما بلغنا في تعريف الفعل مقالة سيبويه (ت183هـ) ، في الكتاب ، قال سيبويه في باب علم ما الكلم من العربية : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهب وأقتل واضرب ، ومخبراً : يقتل ويذهب ويضرب ويُقْتَل ويُضْرَبُ ، وكذلك بناء ما لم ينقطع و هو كائن إذا أخبرت)[2].

وعرفه أوزون بأنه : كلمة تدل على وقوع حدث معين في زمن معين ، ثم ذكر تقسيماته والضوابط التي أدت على تقسيمه بهذا الشكل ؛ ماض ، مضارع ، أمر ، وأشار من خلال هذا التقسيم أن تأثير الزمن هو أهم ما يميز الاسم عن الفعل وهو للأسف غائب عند النحاة، فسمي المضارع مضارعاً لأنه يضارع الاسم في حركاته فهو مرفوع مرة ومنصوب مرة ومجزوم أخرى ، وعليه فالتسمية تتجاهل الزمن ، لذلك كان السؤال من طرف التلاميذ أو الطلبة دائما حول ماهية الفعل المضارع ، فنقول أنه فعل يحدث في الزمن الحاضر حينها يصبح أقرب إلى الذهن، يقول أوزون : (مع ذلك لم يغير النحاة قرآن سيبويه وأتباعه ليقولوا فعلاً حاضراً عوضا عن فعل مضارع والمشكلة ليست في التسمية – بالرغم من أهميتها –

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 34

[2] سيبويه ، الكتاب ، 1/ 12

إنما هي في حقيقة غياب الزمن عن قواعد اللغة)[1].

وقد عاب أوزون هذا التقسيم الثلاثي على النحاة ؛ لأن فعل الأمر ليس له زمن أصلا ، يقول (إن التقسيم الثلاثي لزمن الأفعال : ماض – مضارع – أمر ، هو تقسيم غير موفق أصلا وهو في حقيقة الأمر يعتمد على زمنين اثنين فقط هما الماضي والحاضر إذ لا يمكن أن يكون لفعل الأمر زمن على الإطلاق لأنك لا تأمر في الماضي ولا تأمر في المستقبل وعليه فإن فعل الأمر يندرج تحت زمن الحاضر في الطلب وإمكانية التحقق في المستقبل)[2].

ومن المواضيع التي عالجها أوزون في الفعل قضية الأفعال حسب فاعلها ، فمنها ما هو مبني للمعلوم (وهي الأفعال التي علم فاعلها) ، ومنها ما هو مبني للمجهول (وهي الأفعال التي حذف فاعلها وناب عنه غيره) ، وقد وصف هذا التقسيم بالرهيب لأن المتحكم فيه هي حركة أواخر الكلمات بعيدا عن المنطق وإعمال العقل[3].

ويستحضر أوزون مثالاً يصور فكرته السابقة جملة : (كسر أحمد الزجاج) ، ثم يعربها :

كسر: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة في آخره.

أحمد : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

الزجاج : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره.

وعندما نحول الجملة السابقة إلى صيغة المبني للمجهول فإنها تصبح (يضم أول الفعل ويكسر ما قبل آخره) (كُسِرَ الزجَاجُ) ، عندئذ تعرب مفرداته :

كُسِر : فعل ماض للمجهول مبني على الفتح .

الزُجاجُ : نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

ثم يطلب من القارئ أن يتأمل ذلك الإعراب الذي وصفه بالعتيد والذي مفاده أن النحاة حين لم يجدوا الفاعل (أحمد) جعلوا الزجاج ينوب عنه ، فيكسر نفسه فهو نائب فاعل.

لقد لاحظ النحاة أن كلمة (الزجاج) في مثالنا السابق قد جاءت مرفوعة فسموها نائب فاعل – لأنها نابت عنه في حركة الرفع – ضاربين عرض الحائط بكل المعايير و المقاييس

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 35

[2] نفسه ، ص : 36 .

[3] نفسه ، ص : 42 .

المنطقية[1].

يقول ابن يعيش في كتابه شرح المفصل : « قال صاحب الكتاب : (وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر يقال من فعل فتقول زيد بإضمار فعل ، ومنه قوله عز وجل (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء أي يسبح له رجال) قال الشارح اعلم أن الفاعل قد يذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضي فاعلا في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربه أو من قتله فيقول المسؤل زيد أو عمرو ، يريد ضربه زيد أو قتله عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإن لم ينطق به لأن السائل لم يشك في الفعل وإنما يشك في فاعله » [2].

من خلال قول ابن يعيش يظهر لنا أن عملية بناء التقدير في الإعراب ليست اعتباطية كما يرى أوزون ، إنما هي مبنية على دراسة وتحصيل آني للمعاني النحوية ؛ حيث أن العقل العربي القديم مطبوع على التحليل النحوي الآلي ، أي أنه مبني على منطق نحوي محكم ، فمثلا لو أنك سألت أحد النحاة القدماء عن المثال السابق (انكسر الزجاج) سيجيبك حتماً بأن الزجاج لم يكسر نفسه وإلا سيكون هذا الأمر مجرد مغالات لا علاقة للعلم والمعرفة بها. وسيصبح الأمر خروجا على قانون الطبيعة ، ونحن نعلم أن الكلام إخبار؛ فالسائل في هذا المثال لا يسال عن الفعل (انكسر) و إنما عن الفاعل فهو يبحث عن فائدة خبرية (خبر) وراء هذه الجملة ، وبما أن الفاعل غير معروف ومحدد ، اكتفى بتقديم فائدة خبرية واحدة ألا وهي انكسار الزجاج .

الفاعل : لكل فعلٍ فاعل وقد يكون الفاعل ظاهر أو مستتراً ، أما الفاعل الظاهر هو ما يوجد صراحة في الجملة الفعلية ويدخل ضمن ذلك (ضمائر الرفع المتصلة : تاء الفاعل المتحركة – نا الجماعة – واو الجماعة – ألف الاثنين – نون النسوة) ، و المستتر هو ما

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 43 .

[2] ابن يعيش ، شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنيرة ، مصر ، د.ت ، ص : 1- 80 .

لا يوجد صراحة في الجملة الفعلية ويحتاج إلى تأويله بضمير رفع منفصل (أنا – نحن – هو – هي ...)[1].

التقدير وتقديم الاسم مع تغير المصطلح هو الأمر الذي لم يقبله أوزون ، ونعني حين يتقدم الفاعل من موقعه الأصلي فيتغير مصطلحه ووظيفته ، مثلا في جملة (جاء الرجل إلى البيت) الفاعل في هذه الجملة هو (الرجل) ، لكن حينما نقدم كلمة (الرجل) في الجملة لتصبح (الرجل جاء إلى البيت) يتغير إعراب كلمة (رجل) من (فاعل) إلى (مبتدأ) في هذه الحالة ، وهذا الأمر هو الذي أثار حفيظة أوزون ولم يقبله ، حيث يصبح فاعل الفعل (جاء) ضمير مستتر جوازا – وركز أوزون على كلمة جوازا – حيث أن الفاعل يصبح عائداً على الرجل ، ووصف أوزون الفاعل هنا بالوهمي وقال عن الفكرة أنها عبارة عن تأويل غريب حيث هناك شذوذ في القواعد يبعدنا عن الفهم والإدراك.

وأعطى أوزون مثالا آخر هو جملة (تعمل النساء في الحقل) ، الفاعل هنا النساء ظاهر لا غبار عليه ، أما إذا قلنا (النساء تعمل في الحقل) فإن النحاة يعتبرونها غير صحيحة ، وعليك أن تصححها لتصبح (النساء تعملن في الحقل) ، بإضافة نون النسوة لنهاية الفعل المضارع ، فيصبح الفاعل ظاهرا وهو نون النسوة ، حيث تعرب نون النسوة ضميراً متصلا في محل رفع فاعل ، وهنا يتساءل كيف تكون النون فاعلا ؟[2] حتى وإن صحح أحدهم وقال في محل رفع فاعل ، كيف تحل النون محل الفاعل ؟ أين المحاكمة العقلية في التقعيد يسأل.

لم يعترض أوزون عن الفاعل أو أنواعه ،إن كل ما تكلم عنه في جانب الفاعل هو إشكالية التقدير ، وصيغة التقدير حين يكون الفاعل محذوفا ، أو المنطق العقلي الذي على أساسه نبني قاعدة التقدير أي الضوابط التي نلمسها ويفهمها العقل البسيط المجرد ، وعليه أعطى أوزون مثالا : (ذهب بالخير كله) ، فنجد أن الفعل (ذهب) ماض فاعله ضمير مستتر

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ص : 49

[2] نفسه ، ص : 51

جوازا وتقديره (هو) ، ونسأل لماذا لا يكون الفاعل الجيش مثلا أو الجراد ؟ أو اللصوص ؟ فيكون التأويل : ذهب اللصوص بالخير كله ، وعليه فالضمير (هم) يعود أو ينوب عن اللصوص عوضاً عن ضميرنا الوهمي (هو).

وفي النهاية يخرج بنتيجة مفادها أن قضية الفاعل المستتر والتقدير في حاجة إلى دراسة وإعادة نظر يقول : « وبناء على ما سبق نرى أن قضية الفاعل المستتر والضمائر المتصلة والمستترة برمتها بحاجة إلى إعادة نظر كلية ، وأن الفعل حدث له زمن ويحتاج إلى فاعل حقيقي يقوم به »[1].

4/ إعادة ضبط الاسم وتقسيماته :

إن المتأمل في كتاب سيبويه حتماً سيجد أن صاحبه لم يعطي تعريفاً محدداً للاسم ، فكل ما قاله تحت باب علم ما الكلم من العربية بأن : (الاسم : رجل وفرس وحائط)[2]؛ وهذا القول بالمثال لا يعطي حدا تعريفيا للاسم ، وقد حاول العديد من العلماء معرفة سبب عدم تحديد سيبويه لمفهوم الاسم عن طريق تفسيرات وضعوها واجتهادات منهم .

فهاهو أبو القاسم الزجاجي في كتابه "الإيضاح في علل النحو" يحاول أن يعلل سبب عدم تعريف سيبويه للاسم قائلاً : (بأنه ترك تحديده ضننا منه أنه غير مشكل)[3]؛ ويقصد الزجاجي من خلال قوله هذا أن سيبويه كان يضن أن الأسماء لا تحتوي على الشكل في أواخرها ؛ لأن دراسة النحو كانت في بداياتها آن ذاك ، ولم تكن تولي اهتماماً للمعاني الاصطلاحية بل كان همها هو تجميع مادة النحو لحفظها، وقد يكون قصده هنا أن الأسماء ليست كالأفعال فالأفعال هي عبارة عن أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، أما الأسماء فهي الأصل وهي ليست مشكلة من أي شيء.

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص :53

[2] سيبويه ، الكتاب ، 12/1

[3] أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تح : مازن المبارك ، دار النفائس ، ط3 ، بيروت ، لبنان ،1979، ص: 49

وكذلك ابن يعيش هو الأخر في كتابه " شرح المفصل " يتحدث عن الاسم عند سيبويه ، محيطاً بأغلب جوانبه ، حتى انه ذكر سبب عدم تعريف سيبويه للاسم – في رأيه – أنه لم يحد للاسم حداً واضحا وذلك لأن سيبويه اكتفى بإعطاء أمثلة عنه فقط وكأنه يقصد أن الاسم معلوم لدى المستمع مسبقا ومتواضع من طرف الناس ؛ فاكتفى بقول : « الاسم : رجل و فرس ...» وهناك غيرهم الكثير من النحاة الذين حاول تعليل السبب من وراء عدم تحديد الاسم من طرف سيبويه .

مآخذ أوزون عن الاسم :

انطلق أوزون في باب الاسم من خلال ذكر أقسامه فقال : « يقسم الاسم عند أهل اللغة إلى:

أولا : نكرة ومعرفة.

ثـانيـا : جامد ومشتق .

ثالـثـا : مقصور ومنقوص.

رابـعـا : متصرف وغير متصرف.

خامسا : مفرد ومثنى وجمع.

سادسا : مؤنث ومذكر »[1].

بعد تحديده لأقسام الاسم شرع في تحليل كل قسم على حداً ، في محاولة توضيحية منه لأن هذا التقسيم يشوبه التداخل والغموض أتى بجملة من الأمثلة تخالف هذا التقسيم بطريقة أو بأخرى ، حتى أنه لجأ لمقارنة بين الدارجة العامية والفصحى ؛ فمثلا في قسم المعرفة والنكرة تحت عنوان اسم العلم ، عرفه بأنه : يتألف عند الأشخاص من اسم وكنية ولقب ، أي أن اسم الأشخاص لا يكون علماً (معرفة) بدون جزأين رئيسيين هما الاسم واللقب (النسبة) ، ولكنك إذا سرت في الشارع السوري في دمشق وناديت يا محمد ، تجد أن عدداً من

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 57 .

الأشخاص يلتفت إليك ، بمعنى أن اسم (محمد) لم يعد معرفة بحد ذاته وأصبح حكمه نكرة وهذا يخالف قاعدة اسم العلم في العربية.

كما دعا تحت هذا الباب إلى إعادة النظر في ما يخص (الضمائر) المتصلة منها والمنفصلة فهي في نظره أحرف ولا يمكن للأحرف أن تكون معارف ، وكذالك مما دعا إليه إلغاء تسمية الضمائر المتصلة بضمائر رفع أو نصب يقول :« كما أن تسمية الضمائر المنفصلة بضمائر رفع أو نصب أو غير ذلك أمرٌ يحتاج إلى إعادة نظر أيضاً »[1] .

فمثلا نقول : (سأعطيك أنت ومن معك) هنا أنت في محل نصب مفعول به أو لنقل : بدل من الكاف أو توكيد . ولكنها في كل الأحوال ليست ضمير رفع[2].

كذلك إعادة النظر في ما يخص أسماء الإشارة ، لأنه – في نظره – لا يوجد أحد من ناطقي لغة الضاد المحكية (العامية) يقول أو يستخدم الأسماء التالية (ذان) أو (تان) أو (تي) ، لكن نحن نقول إن عدم استخدام هذه الأسماء في العامية لا يعني بالضرورة إلغاءها من الفصحى ؛ فخمسون بالمائة من مصطلحات اللغة العربية الفصحى لا تستخدم في العامية ، لأن العامية لا تخضع لأي قانون يحكم مفرداتها أو كلماتها بالمعنى الأصح .

كما دعا أوزون إلى إعادة النظر في كل من المنصوبات بأنواعها والمجرورات بأنواعها من الأسماء ، ومن أمثلة المنصوبات التي دعا أوزون لإعادة النظر فيها : المفعول به و المفعول فيه و المفعول معه والمطلق والمفعول لأجله وكذلك بحث في كل من الحال والتمييز والمستثنى واسم إن وأخواتها وخبر كان وكاد وأخواتها .

أما بالنسبة للمجرورات فقد درس كل من الجار والمجرور والمضاف إليه ، وكان ما ذكرناه مثال أو اثنان من عديد الأمثلة التي استخدمها أوزون في هذا الباب فقد درس كل التقسيمات التي سبق ذكرها ، حيث استمر أوزون في التغلغل في تقسيمات الاسم مبرزاً الشذوذ في كل قسم منها ، إلى أن خلص إلى نتيجة ختم بها باب الاسم مفادها أن ما يسمى

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 58 .

[2] نفسه ، ص : 59

الأسماء الخمسة هي في الحقيقة الأسماء الستة ، ولكن بعضهم يخجل من الاسم السادس فيسقطه ليغير بذلك في معطيات ومقدسات أهل اللغة ، وإنه ليستوي عند أوزون إن قلت : جاء أبو الوليد.

رأيت أبو وليد عوضا عن (أبا الوليد)

مررت بأبو وليد عوضا عن (أبي وليد)

لأنه ببساطة يمكننا اعتبار أبو وليد (اللقب)اسماً علماً غير قابل للتبديل والتغيير[1].

من جديد يلجأ زكريا أوزون للمقارنة بين اللهجة العامية والفصحى ، لكنها تبقى مقارنة غير عادلة بالنسبة للفصحى ففي العامية يمكنك قول ما تشاء وقتما تشاء فليس هنالك قيود ولا حدود وليس هنالك حكم يلجأ إليه وقت الخطأ ، أما في الفصحى فهنالك معايير تأخذ بعين الاعتبار كالبلاغة والفصاحة فلا يمكن للكلام في الفصحى إلا أن يكون فصيحا وبليغاً فإذا خرج عن هاذين المبدأين اختل ورد على قائله ، فالبلاغة والفصاحة هما الحكم والفصل .

5/ إعادة ضبط مصطلح الأحرف (الأدوات) :

لقد رفض أوزون مصطلح الحرف ودعا إلى تصحيحه لأنه – في نظره – أن النحاة يطلقون على الأدوات المشكلة من أكثر من حرف واحد مصطلح أحرف وهذا لا يجوز، لكن سيبويه حين تحدث عن الحروف لم يعدد الأحرف المشكلة لها كل ما قاله : « وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل »[2] ، واستمر يشرح قوله هذا : (وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثم ، وسوف ، و واو القسم ، ولام الإضافة ، ونحوها)[3]. من خلال تعريف سيبويه هذا للحرف يتبين لنا أنه مبني على المعنى فالحرف يحمل معنى فهو (صوت + معنى) ؛ لكنه لا يرقى لأن يكون بمرتبة الاسم أو الفعل من حيث القوة .

ومما يلحظ أن أوزون ليس هو الوحيد الذي استخدم مصطلح الأداة بدل الحرف فالدكتور

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 87

[2] سيبويه ، الكتاب ، 12/1

[3] نفسه ، 12/1

عمر يوسف عكاشة وهو أستاذ مساعد في مركز اللغات بجامعة اليرموك خلال بحث قام به بعنوان (إن و أن و أنْ وإنْ دراسة في العلاقات التركيبية والتطور اللغوي) ؛ يقول عكاشة : « إن من الملحوظ أن بعض النحاة القدامى لم يذكر (أنْ) المفتوحة الهمزة حين شرع يعدد الأحرف المشبهة بالفعل ، ولذلك كانت هذه الأحرف عنده خمسة ...وأحسب أن هذا التوجه قد فهم فهمين ، أو قل : كانت فيه مدعاة لنحاة آخرين إلى أن يعاملوا الأداتين (إن) و(أن) بإحدى طريقتين : أما الأولى فهي أن ينظر إلى هاتين الأداتين بحسبهما أداة واحدة ... »[1]، نلاحظ أن النحاة القدامى يسمونها الأحرف المشبهة بالفعل ، في حين نجد أن الكثير من المحدثين يسمونها أدوات .

لم يعترض أوزون على التسمية فحسب ، بل تجاوز ذلك ودخل في تفاصيل الحروف أو الأدوات كما سماها ، و أشار إلى أن الخلل ليس في التسمية فحسب ، ومن الأمثلة التي استخدمها أوزون لدعم رأيه (إن) المخففة من الثقيلة ، ففي قوله تعالى : { قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ } (سورة طه الآية : 63) ، حيث (إن) هنا لا عمل لها فهي لم تنصب الاسم بعدها ولم ترفع الخبر ، حيث نجد بعدها (هذان) : اسم مرفوع بالألف لأنه مثنى و (ساحران) اسم مرفوع بالألف أيضا لأنه مثنى . وهكذا فإن السادة النحاة لم يجدوا علامة النصب (ياء المثنى) فاعتبروا (إن) لا عمل لها ، لأنهم لا يعرفون دور الكلمة إلا من خلال الحركات حتى ولو غاب المعنى، ولا يعترفون أن الاسم بعد (إن) يمكن أن يكون مرفوعا أو منصوبا دون أن يخل بالمعنى لذلك هم يبحثون دوما عن تخريجات غالبا ما تكون مضحكة[2].

ليست (إن) وحدها التي لم تسلم من حملة أوزون التجديدية بل كل الحروف (الأدوات)

[1] عمر يوسف عكاشة ، إن و أن و أنْ وإنْ دراسة في العلاقات التركيبية والتطور اللغوي ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج19 ، ع 41 ،السعودية ، جمادى الثاني ، 1428 هـ ، ص 334.

[2] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 96

تقريباً ، ومن بين تلك الأحرف حروف الجر ، و هي على ثلاثة أقسام : أصلية وزائدة وشبيهة بالزائدة ، وهنا تساءل أوزون عن معنى التصنيف السابق ؟

إذا نظرنا لتعريف حروف الجر نجد ابن السراج يعرفها بقوله : (حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها ، فتوصل الاسم بالاسم ، والفعل بالاسم ...فأما إيصالها الاسم بالاسم ، فقولك الدار لعمرو ، وأما وصلها الفعل بالاسم ، فقولك مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد)[1].

أما فيما يخص تقسيماتها فقد قسمت حروف الجر على حسب أصالتها إلى ثلاثة أقسام :

1/ حروف أصلية :تضيف إلى ركني الجملة معنى فرعياً جديداً .

2/ حروف زائدة :لا تضيف إلى ركني الجملة معنى فرعياً جديداً، لكنها تفيد التوكيد وتقوية الربط بين أجزاء الجملة ، وهو لا يتعلق بالعامل .

3/ حروف شبيهة بالزائدة : وتكون زيادتها إما محضة لتقوية العامل الضعيف و يمكن الاستغناء عنها أو تفيد توكيد معنى الجملة كلها وتجر الاسم لفضاً ويبقى له محل من الإعراب[2].

إن في هذا التقسيم إجابة لأوزون عن تساؤله ، فالتقسيم السابق لم يكن رجماً بالغيب، بل بني على مدى التغيير الذي تحدثه هذه الحروف على مستوى كل من الشكل والمعنى في الجمل.

6/ إعادة النظر في ما يخص إعراب الجمل :

بعدما وضحنا تقسيمات الجملة في العربية من حيث التركيب ؛ وقلنا أنها تنقسم إلى اسمية وفعلية ، نتحدث الآن عن الجمل من حيث الإعراب فهنالك نوعان : النوع الأول هي الجمل التي لها محل من الإعراب وهي الجمل التي يمكن تأويلها باسم مفرد تأخذ محله من

[1] نوال منيري ، معاني حروف الجر في الاستعمال اللغوي المعاصر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم اللغة والأدب العربي جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2016/2015، ص :10

[2] نفسه ، ص 13

الإعراب ، أما النوع الثاني فهي الجمل التي ليس لها محل من الإعراب وهي الجمل التي لا تؤول إلى مفرد .

اعترض أوزون على هذا المعيار في التقسيم ووصفه بالغريب ، وقال عنها أنها مجرد أوهام يتم تعليمها لطلابنا حيث يقول أوزون : (جاء بحثنا لإعراب الجمل بعد أن استعرضنا كافة أنواع الكلمة (الفعل– الاسم – الحرف) لنبين للأخ القارئ المعايير الغريبة المتبعة في ما يسمى بإعراب الجمل ، تلك المعايير التي نطلب من طلابنا و أساتذتهم أن يتعلموها ليصبحوا قادرين على فهم لغتهم وعلى استيعابها – حسب زعم النحاة– سنرى أنها ليست سوى وهم كغيرها من أوهام قواعد لغتنا)[1].

ثم يشرع أوزون في البحث في أنواع الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، معطيا مثالاً على كل حالة منها ، ومن أمثلة الجمل التي درسها أوزون ، الجملة الخبرية : وهي الجملة الواقعة خبراً ، نحو : (الطفل يلعب) ؛ وإعراب مفرداتها كالتالي :

الطفل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره .

يلعب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) . وجملة (يلعب) من الفعل و الفاعل جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ (الطفل) والتأويل : الطفل لاعب .

هنا تساءل أوزون ، لما لا تكون جملة (يلعب) السابقة في محل نصب حال مثلا فيكون التأويل : الطفل لاعباً ويكون الخبر محذوفاً تقديره (حاله) . علماً بأن المفرد بين حالةالطفل فهو لاعب وليس حزيناً أو نائماً أو غير ذلك ؟[2]

لا يمكن للخبر إلا أن يكون مرفوعاً ، حيث يقول الفراهيدي في كتابه الجمل في النحو تحت باب وجوه الرفع : (والرفع اثنان وعشرون وجهاً : الفاعل وملم يذكر فاعله ، والمبتدأ ، وخبره ، واسم (كان) وأخواتها ، وخبر (إن) ، وما بعد (مذ) ، والنداء المفرد ، وخبر الصفة ،

[1] زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، ص : 111

[2] نفسه ، ص :112

وفقـــدان الناصـــب ، والحمـــل علـــى الموضـــع ، والبنيـــة ، والحكايـــة ...)[1].
كما أن كون الجملة (يلعب) في محل نصب حال ؛ لا يسهل الأمر ويوضحه ، بل يجعله أكثر تعقيداً ، فهو لا يضيف شيئاً ، ولا يساعد الطالب المقبل على تعلم وفهم النحو في شيء ، فكل ما فعله أوزون أنه استبدل فكرة نحوية صعبة ، بفكرة نحوية أخرى صعبة ، و كأنه فسر الماء بالماء.

المبحث الرابع : النقد الموجه لزكريا أوزون وكتابه :

ليس هنالك من اتجاه إلا وله اتجاه معاكس له ، وليس هنالك من فعل إلا وله رد فعل يقابله، ففي حين انطلق أوزون يصول ويجول في عالمه الخاص ؛ عالم لا تحكمه قواعد ولا تحده حدود ؛ عالم يتكلم فيه جميع البشر لغة واحدة أو لهجة واحدة، عالم لا مكان فيه للقديم فقط الجديد هو الذي يحكم . لكن شتان بين الخيال والواقع ، فاليوم نشاهد بأم أعيننا ذلك التشتت والتفرق بين العرب ، حيث لم تستطع اللغة العربية بعراقتها أن تجمع شملهم ، فما بالك بلهجة عامية .

فكما يقول الشاعر المتنبي في قصيدة من قصائده :

« ما كل ما يتمنَّى المرء يدركه *** تجري الرياح بما لا تشتهي السفن »

فرياح النقاد والرافضين لأفكار أوزون طالت وفتكت بسفنه ، ومن هؤلاء الناقدين نذكر الدكتور نبيل أبو عمشة وهو أستاذ مساعد في كلية الأدب بجامعة دمشق ، في مقالته التي كتبها بمجلة التراث العربي تحت عنوان : نظرات في كتاب جناية سيبويه ، حيث قال عن كتاب أوزون : (هذا الكتاب الذي سماه صاحبه "جناية سيبويه" تعددت غاياته ، وأقربها نقد النحو العربي ، إن جاز لنا أن نسمي ما جاء فيه نقداً ، والظاهر أيضاً من عنوانه أن مؤلفه لا يقر بتسميته نحواً عربياً ، ولذا أعزاه إلى سيبويه مع أنه لم يطلع على كتاب هذا الأخير و لا وقف على شيء من كلامه وأغلب الضن أيضاً أنه لم يطلع على مصنفات النحويين ولم

[1] الخليل ابن أحمد الفراهيدي ، الجمل في النحو ، تح : فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، ط1، بيروت ، لبنان ، 198 ، ص : 117

يتجاوز مقدمات بعضها في أحسن الأحوال ، ومهما يكن فإن النحو الذي أراد الكاتب نقده ، وبعبارة أدق هدمه و اطّراحه ، ليس هو تلك الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم)[1].

ثم يعود الدكتور نبيل أبو عمشة موجهاً كلامه لزكريا أوزون وبطريقة ضمنية ناصحاً إياه أن يعطي للنحو قيمته وحقه لأنه لم يساهم في بناء اللغة العربية فحسب بل حتى لغات اخرى كالعبرية ، كما ينصح أبو عمشة أوزون بالإطلاع أكثر في تاريخ اللغات حيث يقول : « وكان حريا به – يقصد أوزون– أن يشعر بشيء من الغيرة عندما يرى لغة كالعبرية ، وهي لغة غابت عن ساحة التخاطب أكثر من ألفي سنة ، كيف استطاع متعلّموها أن ينهضوا بها ويجعلوا منها لغة تواكب العصر، ولعل ما لا يعرفه المؤلف أن كتب النحو العربي كانت متكأ لهؤلاء في بناء قواعد لغتهم »[2].

وكون كتاب جناية سيبويه مؤلف حديث ، لم يتناوله الكثير من الدارسين ولم يسجلوا انتقاداتهم له ، وربما مع مرور الوقت ستتضح كثير من الأمور التي لا يمكن إلا للوقت إظهارها ، فمع الوقت يتضح كل شيء ويزول الغموض .

وبعد انتهائنا من النقد الموجه لأوزون ، أريد أن أتكلم عن نقطة شدت انتباهي واستوقفتني للحظة هو سؤال أكثر منه ملاحظة ؛ إذا كان أوزون معجباً باللهجة العامية ؛ لماذا لم يكتب كتابه باللهجة العامية ؟ ؛ لماذا الفصحى ، ألانه سيواجه صعوبة في كتابته ، أم لأنه لن يستطيع أصلا ، حتى وإن استطاع لذلك سبيلاً ؛ من سيقرأ هذا الكتاب ؟ ، السوريون مثلاً ، أم الأشقاء المصريون الذين تحدث عنهم ، أم الجزائريون على سبيل المثال ، هو يعلم أنه لا بديل عن العربية ، ففي حين كان يضن أنه يتحكم في العربية بكتابه هذا كانت هي طوال الوقت تتحكم فيه ، وفي كتابته ، وتلاعبه ، تعطيه خيارات ، وتمنعه من أخرى ، وبينما كان مشغولاً بنقد قواعد اللغة العربية ، كانت تلك القواعد نفسها تملى عليه ما يكتب ، ومتى يكتب ، وأين يكتب ، شاء ذلك أم أبى .

[1] نبيل أبو عمشة ، نظرات في كتاب جناية سيبويه ، مجلة التراث العربي ، العدد 93-94، 2004، ص : 206

[2] نفسه ، ص : 207

الخاتمة

خاتمة :

لقد عرضت في بحثي هذا على موضوع من أهم مواضيع العصر ، ألا وهو موضوع تجديد اللغة العربية ، لكني أخذت هذا الموضوع من وجهة نظر أحد دارسي اللغة وباحثيها زكريا أوزون ، وتطرقت إلى مفهوم التجديد لديه ، ومواطنه ، وإلى نظرته للغة العربية واللغات، حتى وإن بدرت مني بعض الآراء الناقدة تجاه هذا الرجل ، لكنها تبقى في إطار البحث العلمي بعيدا عن أي نزعة فكرية مسبقة أو أحكام شخصية تجاهه ، محتكماً إلى اكبر حد من الموضوعية ، في تناول هذا الموضوع ، ومن هنا إني لا أرى نهاية مناسبة لبحثي هذا ، أكثر من عرض نتائجه المتوصل إليها ، ولتسهيل هذا الأمر وجب عرضها على شكل نقاط وفي إيجاز متمنياً أن يكون بحثي هذا قد قدم شيئاً لصالح العلم والمعرفة والفائدة العامة، كما أتمنى أن أكون قد أنصفت في حق من له حق، ومن بين هذه النتائج التي توصلت إليها أذكر ما يلي :

1/لم يحدد أوزون في كتابه هذا عما إذا كان مجدداً أم ميسراً أم محيياً للنحو العربي ، حيث ترك ذلك للقارئ .

2/ إن فكرة التجديد لدى أوزون انحصرت في أربع نقاط هي : المنصوبات والمجرورات من الأسماء ، والأفعال بأنواعها ، و أسماء الحروف ، وتقسيمات الجمل من حيث الإعراب.

3/ لقد أحصى أوزون المشاكل والصعوبات في النحو العربي ، لكنه لم يقترح الحلول و البدائل المنطقية لها ، وكأنما كل ما قام به هو مجرد عملية ملاحظة وإحصاء.

4/ رفض أوزون فكرة الاشتقاق اللغوي ، لكنه رد فعل متأخر منه ، كونه مسبوق في هذا المجال ، و نظراً لوجود عدة مؤلفات تحمل هذا العنوان ، وكذلك كون الاشتقاق اللغوي ساري المفعول في اللغة حتى يومنا هذا فهو جزء لا يتجزأ منها أي أنه رد فعل ليس في محله .

5/ لقد أصاب أوزون في دعوته لإعادة النظر في العديد من المسائل النحوية ، لكنه أخطى في طريقته التي اتبعها ، حيث لا يمكن أن تجدد اللغة من الخارج متوجهاً إلى الداخل ، أي لا يمكن تجديد اللغة اعتماداً على بعض الأمثلة الشاذة في اللغة التي لا تنطبق عليها القواعد اللغوية ، بل بالاعتماد على الأصول اللغوية وهكذا تكون عملية التجديد محكمة ، يمكن بناء أساس قاعدي عليها للأجيال القادمة.

6/ إن تسمية الكتاب بجناية سيبويه هو ذكاء تسويقي لا أكثر ، فاستخدام هكذا عنوان يشد اهتمام كل من يمر به وذلك لزيادة المبيعات في الأسواق ، لكن حينما تقرأ الكتاب ، فلا تجد جناية واحدة واضحة لسيبويه ، ولا تجد حتى محاكمة عادلة لهذا الجاني وكأنما سيبويه أتهم زوراً هنا .

7/ أكثر أوزون من المقارنة بين اللغة العربية الفصحى واللهجة العامية ، علما منه أن الاختلاف بينهما شاسع إلا أنه أصر على هذه المقارنة قصداً منه أن يبين السهولة الموجودة في اللهجة العامية .

8/ نجح أوزون في مطابقة الأمثلة والشواهد القرآنية مع القواعد اللغوية ، لكنه وظفها في نقد اللغة بدل دعمها وتقويتها .

9/ قال أوزون إلى أن هذا الكتاب ، هو كتاب علمي وتعلمي في آن واحد ، لكن لم نفهم ما يقدمه نقد النحو العربي للمتعلم ، أو نقد اللغة العربية ووصفها بالمقعدة.

10/ إن وسيلة أوزون في كتابه هذا طغت على غايته ، والتي هي خدمت اللغة العربية ، وكأنما نسي الهدف من تأليف هذا الكتاب .

11/ إن فكرة أوزون لم تخرج عن قواعد اللغة العربية ، فهو نقد قواعد اللغة معتمداً على قواعد اللغة نفسها.

12/لقد واجه أوزون نوعاً من الخلط بين النحو العلمي والنحو التعليمي ، فهو يقول انه يسعى لتيسير النحو التعليمي ، في حين نراه ينقد النحو العلمي النظري في كتابه.

13/ أن الواقع اللغوي والتعدد اللغوي الذي يعيشه المجتمع اليوم هو المساهم في انحطاط اللغة العربية و النحو ليس إلا ضحية أو كبش فداء .

كانت هذه أهم النتائج التي توصلنا إليها ، و التي نزعم أن لها علاقة مباشرة بميدان تجديد النحو ، وما توفيقنا إلا بالله فهو المستعان على كل شيء ، والحمد لله رب العالمين.

تم بعون الله.

الملاحق

Twitter / Notifications

https://twitter.com/i/notifications

twitter

https://www.online... ECCP

Home Notifications Messages

Search Twitter

Tweet

Trends · Change

All Mentions Settings

زكريا أوزون @zakouzon · Mar 8

@fardjaoui365 طبعا اطلعت عليه و لكني لم أضعه في المراجع لانه كتاب بلا عنوان لذلك سموه الكتاب و قصته طويلة أظن من أمانه عليه معلمه الفراهيدي

Translate from Arabic

زكريا أوزون @zakouzon · Mar 1

@fardjaoui365 أرجو لك التوفيق في النقد و الإصلاح لا تتردد في طلب اي إيضاح او مساعدة عند اللزوم

Translate from Arabic

1

Hussein Mohammed Kok and 3 others followed you Feb 4

زكريا أوزون @zakouzon · Jan 25

@fardjaoui365 مواليد دمشق مهندس استشاري مختص في الاعمال الانشائيةباحث في التراث الاسلامي و لي عشرة كتب أولهاكتابك وسيصدر كتاب هام قريبا

شكرا

Translate from Arabic

1

زكريا أوزون @zakouzon · 15 Nov 2016

@fardjaoui365 اهلا و سهلا بك و الشكر اهتمامك

Translate from Arabic

Who to follow · Refresh · View all

Follow Promoted

Follow

Follow

Find friends

© 2017 Twitter About Help Center Terms Privacy policy Cookies Ads info Brand Blog Status Apps Jobs Advertise Businesses Developers

FR 21:06 ٢٠١٧-٠٣-١٤

قائمة المصادر

و المراجع

- **القرآن الكريم برواية ورش .**

- **المصادر:**

1) زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، دار الريس ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 2002

- **المراجع :**

1) إبراهيم مقلاتي ، شرح مثلثات قطرب ، مطبعة هومة ، الجزائر ، د.ت.

2) أبي بكر ابن محمد بن حسن الأندلسي الزبيدي ، طبقات النحويين والغويين ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط 2 ، مصر ، د.ت

3) أبـي الحسـن علـي بـن إسـماعيل بـن سيده المرسـي ، المحكـم والمحـيط الأعظـم ، تح.عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2000

4) أبـي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تح. عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، د. ت

5) حسين بوشنب ، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ، مذكرة ماجستير ، بوزريعة ، الجزائر ، 2005- 2006

6) أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، دار الفكر، بيروت ، لبنان ، د.ت.

7) أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي الزهراني ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1423 هـ

8) أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1994

9) أحمد عبد الستار الجواري ، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، المجمع العلمي العراقي ، العراق ، 1984

10) أحمد محمد عبد الراضي ، إحياء النحو و الواقع اللغوي ، ط1، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، 2007

11) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، عالم الكتب ، ط6 ، القاهرة ، مصر، 1988

12) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ،عالم الكتب،المجلد1 ، ط،1القاهرة ، مصر، 2008

13) خلف بن حيان الأحمر البصري ، مقدمة في النحو، ت. عز الدين التنوخي، مديرية إحياء التراث القديم ، ط3 ، دمشق ، 1961

14) الخليل ابن أحمد الفراهيدي ، الجمل في النحو ، تح : فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1985

15) خليل حميش ، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي دراسة في الأسس و المنهج ، مذكرة ماجستير ، كلية الأدب و اللغات ، جامعة مولود معمري ، تيزي– وزو ، الجزائر

16) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ،البسيط في شرح الجمل للزجاجي، تح : عياد بن عيد ثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ،بيروت ، لبنان ، 1986

17) سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، دمشق ، سوريا ، 1994

18) السنواني، حاشية السنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام ، تح : محمد شمام ، مطبعة النهضة ، ط 2 ، تونس ، 1373 هـ

19) سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني ، دار النشر مكتبة الخانجي ، ط 3 ، القاهرة ، مصر

20) شوقي ضيف ، تجديد النحو ، دار المعارف ، ط6 ، القاهرة ، مصر ، 2013

21) صلاح رواى ، النحو **العربي** نشأته تطوره مدارسه رجاله ، دار غريب،القاهرة، مصر ، 2003

22) عادل هادي حمادي العبيري، التوسع في كتاب سيبويه، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، مصر ، 2004

23) عبد الجبار كريم ،الاجتهادات اللغوية في بحوث المحدثين تمام حسان ومكتب التعريب والتنسيق بالمغرب أنموذجاً ، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2014- 2015

24) عبد الرحمان البرقوقي ، شرح ديوان المتنبي ، الكتاب العربي ، ، بيروت ، لبنان ، د.ت

25) عبد العزيز بن عثمان التويجري، حاضراللغة العربية ، مطبعة الإيسيسكو ، الرباط ، المملكة المغربية ، 2013

26) عبد الفتاح الأشمين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، دار المريخ ، الرياض ، د.ت.

27) عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية في أصول علم العربية ،تح : البدراوي زهران ، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة مصر ، 1988

28) عبد الكريم محمد الأسعد ، الوسيط في تاريخ النحو العربي ، دار الشواف ، ط1 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 1992

29) عبد الله بن حمد بن بد الله الحسين ، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم ، رسالة دكتوراه ،جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1432 هـ

30) عبد الملك بن قريب الأصمعي ، كتاب الاشتقاق ، تح : محمد آل ياسين ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، العراق ، 1968

31) عبد الهادي الفضلي ، مبدأ الاشتقاق في اللغة العربية ، مجلة النجف ، مطبعة الأداب في النجف الاشرف ، 1387 هـ

32) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، دار القلم ، ط1 ، الكويت ، 1985

33) عفيف دمشقية ، تجديد النحو العربي ، معهد الإنماء العربي، لبنان، بيروت ، 1981

34) علاء إسماعيل الحمزاوي ، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي ، دراسة في المنهج والتطبيق، بحث قام به علاء الحمزاوي لصالح كلية الأدب بجامعة المنيا ، مصر ، د.ت

35) علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، المقرب ، تح.أحمد عبد الستار الجواري /عبد الله الجبوري ، ط1 ، 1972

36) أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، تح. محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، مصر، د. ت

37) فريق البحث لمخبر النقد والدراسات الأدبية و اللسانية ،مجلة النقد و الدراسات الأدبية واللغوية ، جامعة سيدي بلعباس، العدد 3، الجزائر، 2014- 2015

38) أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك ، دار النفائس ، ط3 ، بيروت ، لبنان ، 1979

39) عمر يوسف عكاشة ،إن و أن و أَنْ وإِنْ دراسة في العلاقات التركيبية و التطور اللغوي ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ،ج19، ع 41، السعودية ، جمادى الثاني ،1428

40) مارون عبود ، مجددون و مجترون ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، مصر، د.ت.

41) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، تح. مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة ، ط8 ، بيروت ، لبنان ، 2005

42) محمد الشاطر أحمد محمد ،الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر، 1983

43) محمد الطنطاوي ، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، ط 2 ، مصر ، 1995

44) محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دارالكتب العلمية ، ط2 ، بيروت ، لبنان ، 2008

45) محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، القاهرة، 1989

46) مصطفى محمود الأزهري ، تيسير قواعد النحو للمبتدئين، دار العلوم والحكم ، ط1 ، مصر، 2004

47) ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تح . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط1 ، القاهرة ، مصر، 1979

48) منصور بن عبد العزيز الغفيلي ، مآخذ المحدثين على النحو العربي و آثارها التنظيرية و التطبيقية ، نادي القصيم الأدبي ، ط1 ، السعودية ، 2013

49) نبيل أبو عمشة ، نظرات في كتاب جناية سيبويه ، مجلة التراث العربي ، العدد 93-94، 2004

50) نوال منيري ، معاني حروف الجر في الاستعمال اللغوي المعاصر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم اللغة والأدب العربي جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر ، 2016/2015

51) ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984 ، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، اربد ، الأردن ، 2008

52) ابن يعيش ، شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنيرة ، مصر ، د.ت.

قائمة

المحتويات

فهرس المحتويات :

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	**أ-هـ**
تمهيد	**14-7**
الفصل الأول : النحو العربي ودعوات التجديد	**46-16**
المبحث الأول : حد النحو في نظر النحاة	**19-16**
أولا : حد النحو لغة	**17-16**
ثانيا : حد النحو اصطلاحا	**19-17**
أ- تعريف النحو عند القدماء	**17**
ب- تعريف النحو عند المتقدمين	**17**
ج- تعريف النحو عند المحدثين	**19-18**
المبحث الثاني : الغاية من وضع النحو	**24.19**
أولا : المذهب التوقيفي	**23**
ثانيا : المذهب الاقتباسي	**23**
ثالثا : المذهب العروبي	**23**
المبحث الثالث : سبب الدعوة للتيسير والتجديد	**26-24**
المبحث الرابع : التجديد عند القدماء والمحدثين	**46-27**
أولا: التجديد عند القدماء	**39-27**
ثانيا : التجديد عند المحدثين	**46-39**
الفصل الثاني : كتاب (جناية سيبويه) مقاربة في الأسس و المنهج	**93-48**

فهرس المحتويات :

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول : آراء و منطلقات زكريا أوزون التجديدية	**64-55**
أولا : رأيه في اللغة العربية و اللغات	**58-55**
ثانيا : موقفه من الإعراب	**60-58**
ثالثا : موقفه من النحو و النحاة	**62-60**
رابعا : موقفه من التخريجات النحوية	**64-62**
المبحث الثاني : نظرة في كتاب جناية سيبويه الأبواب و التقسيمات	**70-65**
شرح مصطلحات العنوان	**66-65**
المبحث الثالث : خلاصة تجربة أوزون التجديدية	**91-71**
1/ إلغاء العامل في النحو	**73-71**
2/ إلغاء مبدأ الاشتقاق اللغوي	**75-73**
3/ إعادة النظر في مفهوم الكلمات و الجمل	**84-75**
4/ إعادة ضبط الاسم وتقسيماته	**88-85**
5/ إعادة ضبط مصطلح الأحرف (الأدوات)	**90-88**
6/ إعادة النظر في ما يخص إعراب الجمل	**91-90**
المبحث الرابع : النقد الموجه لزكريا أوزون وكتابه	**93-92**
الملاحق	**93**

فهرس المحتويات :

الموضوع	رقم الصفحة
الخاتمة	97-94
المصادر والمراجع	104-98
فهرس المحتويات	107-104

ملخص البحث :

تتناول هذه الدراسة أهم القضايا شيوعا في العصر الحديث ، وهي قضية تيسير وتجديد النحو العربي ، متمثلة في نظرة أحد الباحثين والدارسين العرب "زكريا أوزون" حيث تم رصد مواطن التجديد و فكرة التيسير عنده وذلك من خلال كتابه "جناية سيبويه الرفض التام لما في النحو من أوهام" ، حيث تم في هذه الدراسة إلقاء الضوء على الدراسات السابقة في هذا الميدان ، كما تم رصد الدواعي التي من اجلها تم النداء والمطالبة بعمليات تجديد وإحياء النحو العربي وقواعد لغتنا العربية .

الكلمات المفتاحية : تجديد – تيسير– إحياء – إصلاح قواعد اللغة العربية .

Abstract:

This study deals with the most important issues in the modern era, namely the issue of facilitating and renewing Arabic grammar, represented by the view of one of the Arab scholars and scholars, Zakaria Ozon, where the citizens of innovation and the idea of facilitation were monitored by his book " Sibwe's felony " where this study sheds light on previous studies in this field, as well as monitoring the reasons for which the call was made and call for the renewal and revival of Arabic grammar and the rules of our Arabic language.

Keywords: renewal - facilitation - revival - reform of Arabic grammar.